حديث المالية Hadith El malia

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

نشرة صادرة عن المعهد المالي — www.if.org.lb

العدد رقم ٨ – أيار ٢٠٠٠

إعمار الوطن

دخل لبنان اليوم مرحلة جديدة و دقيقة من تاريخه و للموظفين دور اساسي يؤدونه في هذه الحقبة. اتوقع من الموظفين في وزارة المالية ان يعوا هذه المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم و ان يتحملوا تحملاً كاملاً.

و المقصود من كلامي ان الوضع الاقليمي متقلب. فهل سيتم التوصل الى اتفاق سلام؟ هل ستدوم حالة "لا حرب لا سلم" هذه؟ كلها اسئلة تبقى دون اجوبة في المرحلة الراهنة. يسعنا اليوم اتخاذ موقفين قد يسفر عن كل واحد منهما نتائج مختلفة للغاية. فاما ان نكتفي ببلوغ هدفنا اليومي و هو بقاؤنا و بقاء عائلاتنا على قيد الحياة دون التفكير بالغد و اما ان نطمح ليكون لأولادنا و احفادنا بلد بكل ما للكلمة من معنى يسعدون فيه و لا يفكرون ابداً في هجره. و في الحالة الاولى، تعود الاولوية للتدبير الفردي لأننا كلبنانيين تعلمنا تجاوز كل الصعاب و نحن على يقين اننا سنجد وسائل تسمح لعائلاتنا بتخطي الوضع الحالي، بانتظار ايام افضل. اما في الحالة الثانية، فترجع الاولوية الى بناء الوطن. ذلك لأن الآلام قد علمتنا، نحن اللبنانيين، ان غياب الدولة مصدر للمآسي والمصائب. لذلك نتمنى احياناً ان يتمكن ابناؤنا من الهجرة الى بلاد اوروبية او اميركية. في المقابل، يؤدي تدخل الدولة القوي الى لجم الحريات والمبادرات. و نحن لا نطالب اليوم بتحول جذري للبنان لكن، من خلال استعمال ذكائنا ومثابرتنا، علينا ان نرجح كفة الحكمة وحسن تنظيم الحياة الاجتماعية والدولة، ما يؤمن لنا فرح العيش جنباً الى جنب. و هنا يكمن الدور الاساسي الذي ينبغي على الموظف تأديته. فالموظف ممثل الدولة و رمز لها. و ان لم يقم بعمله بصورة اخلاقية و بفعالية، تكون الدولة لا تؤدي واجبها. والعكس بهدف تأدية مهمته على افضل وجه و خدمة المصلحة العامة و احترام الانظمة، كانت الدولة موجودة و مساهمة في تأمين رفاه المواطنين كافة. لكن ما الدولة؟ الدولة هي حكمة جماعية تتمحور حول إرادة العيش على أرض لنا. و تماماً مثل كل حكمة و التزام مقدس، تعتبر الدولة قيد محرّر. بكلمات أخرى، عملية وملموسة، يعني ذلك أنه ثمة أمور "يجب القيام بها"، وأخرى "لا ينبغي الإقدام على فعلها". وعلى المواطن أن يمتنع عن بعض التصرفات: الاحتيال على كافة أنواع، القيادة من غير وعي، استغلال الضعفاء الخ...

و من خلال رابط الميثاق الوطني، يجد المواطن حرية العيش بهناء مع غيره. ففي هذه الخطوة، يكون الموظف في آن معا المثال الذي يحتذى به كافة المواطنين و حامي الحكمة الجماعية. تتجلى الحكمة الجماعية المكوّنة للدولة وتنتشر من خلال القوانين و البرامج المدرسية و وسائل الإعلام و الخطب و القرارات السياسية و عمل المؤسسات الخيرية، الخ... لكن الموظف يبقى المفصل الرئيس لتطبيق هذه الخدمة الجماعية و نشرها. فالموظف هو الذي يقوم بالأمور التي "يجب القيام بها" ، و يمتنع عن تلك التي "لا ينبغي الإقدام على فعلها". وفي هذا النظام، تلقى على عاتق الموظفين المسؤولين عن جباية و إدارة الموارد التي تسمح للإدارة بالعيش والعمل مهمة خاصة و أساسية تماماً كمهمة الأستاذ والعاملين في الحقل الطبي و الشرطي والجهاز القضائي والعامل في الأشغال العامة وكل الموظفين الآخرين في الدولة. و من خلال وعيه لأهمية هذه الضرورة و بتأديته باعتزاز عمله كممثل دولة، يساهم الموظف اللبناني مباشرة في تأمين الاستمرار للبنان كدولة مستقلة و مزدهرة. و مما لا شك فيه أنه سيضطر للقيام بتضحيات مختلفة: الأجور، المسؤولية الفردية التي ستحل تدريجياً محل المسؤولية الجماعية بالنسبة إلى مسائل إدارية مختلفة، مواعيد العمل التي لا بد من احترامها، عبء العمل الفردي الذي سيزيد، التأقلم مع المكننة و احترام الجمهور و تحديث الأنظمة و كلها تتطلب جهود جبارة للتغيير. هذا هو الشرط الذي سيسمح ببناء الوطن يومياً ليصبح مشاركا ناشطا و خلاقا يساهم في بناء المجتمع و تحقيق رفاهه. عندها يحق لأولادنا أن يفخروا بعمل آبائهم ويكفون كلياً عن التفكير بهجرة وطنهم.

جورج قرم

المحتويات

كلمة الوزير
ص ١

سيرة ذاتية
- السيد آلان بيفاني ص ٢
- الآنسة لمياء مبيض ص ٢

تدريب
- الضريبة على القيمة المضافة ص ٣
- انتقالات السلوية ص ٤
- دورات متخصصة ص ٥

جمارك
- الضريبة على القيمة المضافة بقلم السيد سليم نصيف ص ٦
- توثيقي، بقلم السيد فؤاد عواد ص ١١

تقلم الموظفين في وزارة المالية
- الضريبة على القيمة المضافة بقلم ماريا تلحمدان ص ١٣

المكتبة المالية
- وصول كتب جديدة ص ١٥

وسائل الإعلام
- الموظف يعبر عن نفسه ص ١٥

كلمة وداع
الدكتور حبيب أبو صعب ص ١٦
السيد جان فرنسوا بيجون ص ١٧
السيد لوان لغوان ص ١٨

حياة الوزارة ص ١٨

سيرة ذاتية

السيد آلان بيفاني

عين السيد **آلان بيفاني** مديراً عاماً لوزارة المالية على ان يستلم عمله رسمياً في الاول من شهر تموز ٢٠٠٠.

يبلغ السيد بيفاني من العمر ٣٢ سنة. وهو متخرج من معهد الدراسات العليا للتجارة (HEC) في باريس حيث حاز شهادة في العلوم المالية. علماً انه قد تابع الدراسة ايضاً في المدرسة العليا للبصريات (باريس) وحاز على شهادة في الهندسة.

يتقن السيد بيفاني لغات ثلاث (العربية، الإنكليزية والفرنسية) كما يتكلم الإسبانية بطلاقة إذ درس هذه اللغة لمدة سنتين. اكتسب السيد بيفاني خبرة واسعة في مجالي الاقتصاد والمالية من خلال عمله في مؤسسات محلية وعالمية متعددة وكان قد شغل مناصب هامة في مصارف مثل ABN AMRO BANK في بيروت حيث كان مسؤولاً عن دائرة الاقراض كما عمل في قطاع "CORRESPONDENT BANKING" وعنى بمسائل الخزينة. لدى السيد بيفاني تجربة غنية في العمل مع البيوت الاستشارية العالمية مثل (ARTHUR ANDERSEN) حيث عمل كاستشاري في الامور المالية وهي شركة SOFRES حيث تولى دراسات اقتصادية واستراتيجية ومؤخراً في شركة THOMSON حيث كان مسؤولاً عن الدراسات الاقتصادية والمالية. يرأس السيد بيفاني شركة PITCH ش.م.ل. وهو ايضاً محاضر في جامعة القديس يوسف في بيروت حيث يتولى تعليم العلوم المالية للسنتين الثالثة والرابعة في كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال علماً انه علم سابقاً في العامين ١٩٩٧ و٩٨ في مركز دراسات التأمين التابع للجامعة. للسيد بيفاني نشاطات واهتمامات متعددة فهو قد نشر دراسات مختلفة. كذلك لديه خبرة واسعة في ميدان الصحافة. فهو مسؤول عن باب الاقتصاد في مجلة L"ORIENT_EXPRESS الشهرية الصادرة باللغة الفرنسية. بالإضافة إلى مشاركته في كتابة تقارير LEBANON REPORT الصادرة باللغة الإنكليزية علماً انه عضو في لجنة تحرير هذا التقرير الدوري.

الآنسة لمياء المبيض

يرحب الموظفون في المعهد المالي بالمديرة المعاونة الجديدة، الآنسة **لمياء مبيض** التي التحقت بفريق العمل في أواخر نيسان بعد أن تمت عملية إنتقاء وغربلة بدأت منذ تشرين الثاني ١٩٩٩. تبلغ الآنسة مبيض من العمر ٣٣ عام، وهي حائزة على شهادة ماجستير في الاقتصاد والتنمية من الجامعة الأمريكية في بيروت. تتقن ٣ لغات كما تتكلم الإيطالية بطلاقة، وقد شاركت ببرامج تدريب دائم متعددة وبندوات بمؤتمرات وحازت على أوسمة تفوق متعددة كما نالت منحة البحث "ماك نامارا" Mc NAMARA من البنك الدولي للعام ١٩٩٨. تحظى الآنسة لمياء مبيض بخبرة واسعة في مجال التنمية فقد عملت في السنين الـ١١ الماضية كباحثة ومديرة لبرامج مع القطاع الخاص كما في منظمات دولية لا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لبلاد غربي آسيا ESCWA وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD استحوذت المشاكل الاقتصادية و النقدية والمالية قسطاً لا بأس به من مسيرة عملها. فقد ساهمت في وضع برامج وتنظيمها ومراقبة تطبيقها بما فيها أبحاث ودراسات عدّة وإيجاد موارد، ووضع وسائل مكننة ولا سيما التنسيق لإنشاء نشاطات تدريب وإعلام شتى. إن الآنسة لمياء مبيض ملمة بالمسائل المتعلقة بالإدارة اللبنانية وبالمشاكل المتعلقة بإنمائها بفضل عملها ببرنامج إعادة تأهيل للإدارة العامة. سمحت لها هذه التجربة بمراقبة ومتابعة التغييرات في الإدارة والرهان الخاص بعملية التطوير لا سيما تحديث وسائل العمل وتدريب الموظفين، والعمل بتعاون وثيق مع الموظفين والمسؤولين في الإدارة اللبنانية. نرحب بالآنسة لمياء مبيض في المعهد المالي و نتمنى لها حظاً سعيداً في مهمتها الجديدة.

... الضريبة على القيمة المضافة ...

المشاركون في التدريب يحيطون بالمدرب بحضور مدير المعهد المالي السيد بيجون

تم تنظيم دورة تدريب بغاية الأهمية في المعهد المالي بين ٢٤ و ٢٦ شباط ٢٠٠٠ في إطار موضوع الساعة الذي يحظى بالقسط الأكبر من اهتمام وزارة المالية ألا وهو الضريبة على القيمة المضافة.

وكما فعل المدرب المغربي الذي سبق أعطى محاضرة حول الضريبة على القيمة المضافة في المعهد، تحدث الأستاذ التونسي محمد علي بن فاتح عن الأمور العامة قبل الانتقال إلى تطبيق هذه الضريبة على النظام الضريبي في بلاده. ثم تم عرض لمشاكل الضرائب بشكل عام، وطريقة جبايتها وغيرها من المسائل المتعلقة بهذا الموضوع...

السيد محمد علي بن مالك

فتم الاطلاع على قانون الضرائب وتنظيم القوانين وتعديلاته. أما ضريبة الدخل، فقد تم تصنيفها في عدة أنواع وفقاً للراتب أو الدخل. أما في ما يتعلق بالتجربة التونسية في مجال الضريبة على القيمة المضافة، فقد تم عرض الدراسات التي جرت تحضيراً لاعتماد هذه الضريبة بالإضافة إلى السياسات المتبعة التي ترجع إلى العام ١٩٨٠. وقد حدد المدرب المغربي بالتفصيل كيفية احتساب الضريبة أي نسب تطبيقها وتعيين الفرقاء الملزمين والملزمين جزئياً وغير الملزمين بدفع هذه الضريبة واستعان بأمثلة حية أثناء الشرح. في النهاية، أعرب الحاضرون عن شكرهم للمدرب وللمعلومات المفيدة التي قدمها بدقة في جو متناسق وجاد.

هـ.ق.

المقابلة السنوية

برأيكم...

كم تبلغ هذه المرأة من العمر؟

لنساعدكم قليلا":

أهي عجوز تبدو وكأنها فقدت أسنانها؟

أم هي شابة مصورة رسما" جانبيا"؟

تختلف وجهات النظر باختلاف الأشخاص، ومع ذلك فكل تفسير جائز. تبرهن هذه التجربة أنه من الممكن النظر إلى الحالة نفسها بطرق متعددة. ومن خلال هذا المثل وغيره من الأمثلة البسيطة لكن المعبرة، يطلب من الحاضرين في التدريب أن يأخذوا رأي مرؤوسيهم بعين الاعتبار.

المقابلة السنوية:

توضع حاليا" اللمسات الأخيرة لاطلاق مشروع رائد يعنى بإدارة الموارد البشرية في وزارة المالية ألا وهو المقابلة السنوية التي تهدف إلى تحديد وظيفة كافة الموظفين في الوزارة بالإضافة إلى شروط عملهم. ويشمل هذا المسح الدوائر والموظفين في وزارة المالية في كافة أنحاء لبنان وهو، وان كان بالعمل الشاق، إلا أنه لفعال وسيكون بلا شك مجديا". يقوم فريق العمل في المعهد المالي بتحضير مسبق للرؤساء والمسؤولين التسلسليين الذين سيجرون مقابلة مع كل من العاملين في قسمهم وهم بدورهم سيجرون مقابلة مع رئيسهم وحتى مع المدير العام لوزارة المالية.

. ويبدو أن الأمور تجري حتى الآن على ما يرام! فقد وصلت الاستمارة إلى من هم أهل لإجراء المقابلات وتجاوب هؤلاء عند تلقيهم هذه المهمة وقد أطلقت هذه الخطوة في الوزارة في الوقت المناسب لتسمح بمراقبة سير الأمور عن كثب و"لتنشيط" عمل كل موظف. يهدف مشروع إدارة الموارد البشرية هذا إلى تفعيل العمل في وزارة المالية إلى أقصى حد ممكن من خلال تحفيز كل الأفراد العاملين فيها. تجدر الإشارة إلى أن نتائج هذه المقابلات ستصدر في العدد التالي من "حديث المالية" الخاص بتحليل نتائج المقابلات السنوية.

ومن المتوقع أن تقوم وزارات أخرى باتباع هذه الخطوة الطموحة والضرورية التي لا شك من أنها ستعود بالنتائج الإيجابية والبناءة على أفراد الوزارة، وعلى المدى الطويل على كافة العاملين في الوزارات وتطال بالدرجة الأخيرة اللبنانيين أجمع.

هـ ق.

دورات تدريب متخصصة
أعدّها رؤساء دوائر

السيدة إفلين مسرة

قدّمت لنا السيدة إفلين مسرة، رئيسة دائرة الضرائب غير المباشرة، والأستاذ إسكندر سمارة، رئيس دائرة رسم الانتقال، لمحة" عن دورات التدريب التي أعدّاها التعاون مع المعهد المالي، فتحدثا عن حضور الموظفين وتجاوبهم وعن نتائج الدروس التي أعطيت.

وقد أعطت السيدة مسرة محاضرات مستوحاة من مجال عملها أي حول موضوع الضرائب غير المباشرة، وبدت راضية عن نتائج الدورة التي وصفتها بالناجحة والفعالة. وشددت السيدة أفلين مسرة على أهمية المعلومات المعطاة فأشارت إلى أنه ينبغي أن يحضر هذه الدورات كافة الموظفين المعنيين بجباية الضرائب التي لا تتم بشكل موحد في المناطق المختلفة. وقد استاءت المدربة من جهل القوانين التي من المفترض أن يستوعبها كل موظف استيعابا" كاملا" قبل مزاولة أي مهنة متصلة بهذا المجال. "ففي غياب صفوف خاصة آيلة إلى بلوغ هذا الهدف، نرى الموظف يعتمد على خبرته فحسب ليتعلم عمله..." أصبحت دورات التدريب إذاً ضرورية للتوصل إلى توحيد طرق العمل في الدوائر والتعارف بين الموظفين في الوزارة القادمين من المناطق المختلفة. نوّهت المدربة بفعالية الدروس فأشارت إلى أن الموظفين تعلموا الكثير لأن القوانين التي ذكرت أثناءها متشعبة والضرائب المباشرة متعددة، وقد قدّمت أمثلة عنها– راجع اللائحة في ما يلي.

"أبدى الموظفون الذين حضروا هذه الدورات امتناناً واضحاً، وكانوا يشاركون باستمرار ويطرحون الأسئلة. تؤدي هذه الدورات إذا" إلى تحسين العلاقة بين الموظفين والمسؤولين، وتسمح بتوطيد العلاقات. نتمنى أن يزيد المعهد المالي في ما بعد عدد المشاركين في الدورات. وقد تؤدي دورات تدريب معمقة أكثر إلى البدء بتحقيق هدفنا المزدوج وهو توحيد القوانين وتعلم كيفية مناقشتها واقامة حوار بنّاء". هكذا ختمت السيدة مسرة حديثها معنا ونحن نشكرها على تعاونها مع المعهد المالي رغم انشغالها المستمر في العمل.

تشمل الضرائب غير المباشرة حالياً:

-رسم الطابع المالي
-رسم خاص على شركات التأمين
-الرسوم المفروضة على الشركات
-الرسوم الخاصة بالإعلانات
-رسم اللوتو
-رسوم رخص المسكرات
-رسوم المشروبات غير الروحية والمياه المعدنية والغازية
-رسم مغادرة المسافرين
-رسوم الإسمنت والكلس والجبس (الجفصين)
-الرسوم المفروضة على الملاهي والرخص لها
-رسم ٥% على بدلات الطعام والشراب والإقامة
-رسم المراهنات (كازينو لبنان وسباق الخيل)
-رسم الدخول إلى الأماكن الأثرية
-رسم آلات الفليبرز والآلات المشابهة ...

السيد إسكندر سمارة

أما السيد إسكندر سمارة، رئيس دائرة رسم الانتقال، فقد نقل إلينا انطباعه حول أجواء دورة تدريب رسم الانتقال التي أعطاها. فوجد المدرب أن هذه الدورة امتازت أيضاً بالفعالية وأنها عادت بالفائدة على المراقبين والمراقبين الرئيسيين في وزارة المالية الذين حضروها.

جدير بالذكر أن السيد سمارة قد التحق بدورة في "المعهد الدولي للإدارة العامة" في فرنسا. كما نشير في هذا الصدد إلى أن الحاضرين قد أشادوا بنجاح الدورة وطالبوا بإعادة التدريب فأيد المدرب هذا الرأي ورأى أن الدورات الإضافية لضرورية لتوحيد طرق العمل في وزارة المالية، من خلال ثلاث مراحل:

-اقتراحات لتعديل القوانين

-دراسة القوانين ومناقشتها

-تبادل وجهات النظر

ويعتبر السيد سمارة أن المعهد المالي هو الوسيلة الفضلى لتأهيل الموظفين وأنه نقطة اللقاء المثلى التي تسمح لهم بالتواصل في ما بينهم. قد يسمح تدريب مماثل، إن تم تنظيمه مرتين أو ثلاث سنويا، بمتابعة هذا التواصل وبدراسة التعديلات الجارية على القوانين، وفقا لما قاله السيد إسكندر سمارة. "فبالنهاية، تتطلب الفعالية والإنتاجية في العمل معرفة" دقيقة للقوانين. وتهدف دورات التدريب إلى تحسين العمل ليس كميا فحسب، بل أيضا نوعيا..."

هـ.ق.

تدخل إدارة الجمارك
في موضوع الضريبة على القيمة المضافة – بقلم سليم ناصيف

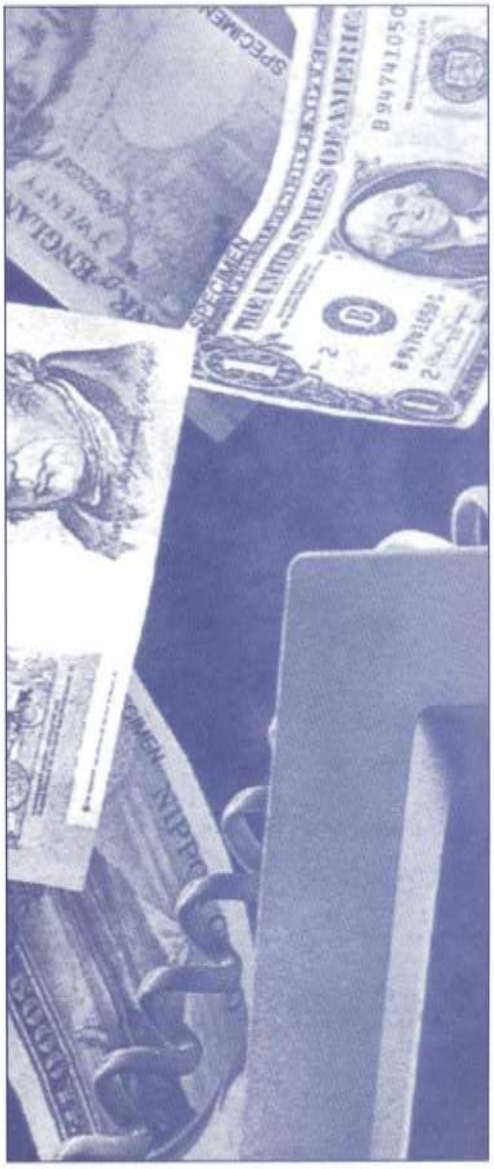

ما هو الدور الذي ستضطلع به الجمارك في مجال الضريبة على القيمة المضافة في لبنان؟ هل أن هذه الضريبة هي مصدر للمداخيل يكمل الرسوم الجمركية على الاستيراد أو يحل محلها ؟ و إذا كان القسم الأكبر من الضريبة "اللبنانية" على القيمة المضافة سيفرض عند الاستيراد فهل يمكننا أن نتكلم عن ضريبة "جمركية" على القيمة المضافة ؟ كلها أسئلة يطرحها القيمون على الجمارك في وقت بدأ فيه اعتماد هذا التدبير الضريبي الجديد يصعب علينا في هذا الإطار وقبل قراءة النسخة الأخيرة من القانون المتعلق بهذه الضريبة أن نقدم إجابات واضحة للقراء أو حتى أن نتكلم عن القواعد و الحلول . إلا انه بالإمكان رسم الخطوط العريضة المتوقعة لتدخُل إدارة الجمارك مع التشديد على بعض الخصائص والتحديدات.

أ–مبادئ عامة :

١–إن الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة تطال كافة الصفقات (العمليات التجارية و الصناعية بالإضافة إلى الخدمات في كل مراحلها) وهي لا تجبى إلا على قيمة البضاعة المباعة إلا أن تأديتها تعود جزئيا" إلى كافة الوسطاء الذين شاركوا في عملية الاستيراد أو التوزيع حتى تسليمها إلى المستهلك الأخير. لذلك، تساوي الضريبة التي تؤدي إلى الخزينة : الضريبة على القيمة المضافة على المبيعات ناقص الضريبة على القيمة المضافة على المشتريات.

٢–إن آلية الضريبة على القيمة المضافة تشكل من ناحية المحاسبة ما يسمى بالضريبة على القيمة المضافة القابلة للتحصيل أو للحسم. في الواقع ، إن هذه الضريبة قابلة للاحتساب وفقا" لطريقة حسابية ترغم المعونين على إظهار قيمة هذه الضريبة بصورة واضحة على كافة الفواتير. ولا بد من الإشارة في هذا الإطار إلى أن المؤسسة لا تحتسب في الواقع الضريبة على القيمة المضافة (التكاليف+الأرباح) إلا أنها تحدد الضريبة على مبيعاتها (الضريبة على القيمة المضافة المسترجعة) و تطرح الضريبة على القيمة المضافة التي تدفعها مقابل مشترياتها من السلع و الخدمات (الضريبة على القيمة المضافة القابلة للحسم). و تؤدي بالتالي المؤسسة المبلغ الذي توصلت إليه إلى الدولة.

-إن الضريبة على القيمة المضافة التي وضعت لكي يتم اقتطاعها في النظام الداخلي على حساب الخزينة ستطبق كذلك على البضاعة المستوردة. و ستسلم جباية هذه الضريبة على المواد المستوردة إلى إدارة الجمارك "لأسباب عملية و لأسباب منطقية تستند إلى ضرورة شمل ما يولد الضريبة الجمركية والضريبة المالية بعمل واحد وبكلفة منخفضة". و للوهلة الأولى، تدل المقارنة بين الضريبة الداخلية على القيمة المضافة و الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المواد المستوردة انه، عند التكلم عن الثانية، نلاحظ أن الأمر يتعلق بضريبة تشبه الرسم الجمركي إذ أنها تجبى في الوقت نفسه و وفقا" للقواعد الجمركية ذاتها. و يتعزز وجه الشبه هذا عندما نعلم انه فيما خص المخالفات التي تطال الضريبة على القيمة المضافة، أكان ذلك خلال الاستيراد أم التصدير، فإنها تعالج وتصدر الأحكام بشأنها حسب قوانين الجمارك.

إشارة إلى انه في ما يتعلق بالمخالفات الجمركية، سيطال تحديد الحقوق المطعونة أو غير المأخوذ بها الضريبة الجمركية على القيمة المضافة. و نشير في هذا الصدد أيضا" إلى أن هذه التدابير باتت مطبقة في البلدان التي اعتمدت الضريبة على القي مة المضافة في نظامها الضريبي.سندرس على ضوء ما ذكرناه خصائص هذه الضريبة "الجمركية" الجديدة.

ب-خصائص الضريبة "الجمركية" على القيمة المضافة

١-ستعهد إدارة الضريبة على القيمة المضافة في لبنان إلى وحدة في إدارة الضريبة (مديرية الواردات) تكون مهمتها التأكد من أن السلع و الخدمات قد تحملت بشكل صحيح هذه الضريبة في جميع مراحل التسويق. في المقابل، تقوم المصالح الجمركية بمراقبة مرحلة معينة من مراحل الدورة الاقتصادية لسلعة ما من خلال جباية الضريبة خلال الاستيراد. و تجبى هذه الضريبة على القيمة الكاملة للسلع. وعندما يتم تسويقها داخل البلد، تخضع للضريبة عند مختلف مراحل العمليات و تؤدى الضريبة على القيمة المضافة إلى المصالح الجمركية بعد حسم الضريبة على القيمة المضافة المخصصة للاستيراد (و التي تجبيها الجمارك).

٢-تخضع كافة السلع المستوردة، إلا إذا نصت أحكام القانون على خلاف ذلك، للضريبة على القيمة المضافة أثناء الاستيراد. و بما أن هذه السلع قد توضع تحت نظم جمركية مختلفة، فلهذا السب ب تصبح الضريبة ملزمة عندما تعرض للاستهلاك. تقوم إذا" إدارة الجمارك بجباية هذه الضريبة عند الحدود بموجب القواعد الجمركية. ويستعمل التصريح الجمركي الذي يودع عند الاستيراد لتأدية الرسوم الجمركية و الضريبة على القيمة المضافة في الوقت نفسه. و يعتمد لاحقا" كمبرر للتأكد من تأدية هذه الضريبة على الاستيراد. لا بد من الإشارة إلى أن ما يولد الضريبة على القيمة المضافة لا يظهر إلا عند إيداع التصريح الجمركي.

-لا بد من ذكر إحدى خصائص جباية الضريبة على القيمة المضافة: ففي ما يتعلق بالاستيراد، لا تؤخذ بعين الاعتبار قاعدة التصريح التي تطبق في النظام الداخلي (مهلة الثلاثة اشهر). وبما أن البضائع المستوردة هي ضمانة للحقوق فلا يمكن بالتالي تحريرها إلا إذا دفعت كافة الضرائب والرسوم عدا" ونقدا" أو إذا تم ضمنها.

-في ما يتعلق بالمتعرفات، في حال إعفاء محدد، تخضع السلع المستوردة للضريبة على القيمة المضافة مهما كان مصدرها ومستلمها. إذن سوف تخضع السلع التي تتمتع بأفضلية في التعرفة منذ الآن فصاعدا" للضريبة على القيمة المضافة. كذلك هي الحال بالنسبة الى البضاعة المشمولة بأنظمة التمييز ("رموز") التي ستخضع لهذه الضريبة عند الاستيراد.

٥-يتكون أساس الضريبة المضافة على القيمة المضافة (assiette) من قيمة الجمرك زائد قيمة حقوق الجمرك (أي قد تكون قيمة الجمرك في الحدود الجمركية مع الحصانة من دون الأعباء الإضافية حتى أول مكان وصول داخل البلاد).وان كان للبضاعة أفضلية (كما ذكرنا أعلاه). يجب الأخذ بعين الاعتبار القيمة العادية الموجب دفعها من دون الحصانة التي تتمتع بها هذه البضاعة. إذن يكون الأساس يساوي: القيمة الجمركية + القيمة التي ينبغي دفعها إلى الجمارك في تعرفة عادية.

٦-أما في حال التصدير، فيكون تدخل الجمارك اكثر بساطة لكن بغاية الحساسية. فالجمارك سوف تراقب الخروج الفعلي للبضاعة لتفادي احتسابها بين الاستهلاك الداخلي و كي لا يحصل "تصدير وهمي" حسب اللغة الجمركية - الذي قد يكون له عواقب خطرة على الضريبة على القيمة المضافة في النظام الداخلي. فمن هذا المنطلق ننتقل إلى القسم الثالث الذي نعرض فيه خطر التهرب من الضريبة.

ج-أخطار التهرب من الضريبة

-من البديهي أن مردود الضريبة على القيمة المضافة سيتبع النشاط الاقتصادي. سيكون لإجراءات التطبيق و نسب الاحتساب اثر على عوامل اجتماعية اقتصادية و سينتج بالتالي احتمال تهرب من الضريبة. بيد انه ينبغي إبداء بعض التحفظات بشأن تأثير هذه الضريبة الجديدة، لأنه في هذا الموضوع يفترض الأخذ بعين الاعتبار حدود الضغط الضريبي التي يمكن للمواطن تحملها. عند تخطي هذه الحدود سوف يخترعون طرقا" للهروب من الضريبة و سوف يتعمم هذا التهرب. و في الأوضاع الحالية، يجب الأخذ بعين الاعتبار على الأقل نوعين من التهرب من الضريبة: التهريب لبعض السلع والتصريحات الخاطئة للقيمة عند الاستيراد والتصدير.

٢-تعتبر الضريبة على القيمة المضافة مبدئيا" ضريبة يصعب الهروب منها بفعل تقنيتها (دفعات مجزئة)، لان فاتورة المول تبرهن عن الحسم في المرحلة التالية. و تكون مصالح الفريقين مبدئيا" "متضاربة" لان دين الأول إزاء الخزينة يكون بمثابة القرض للثاني بالنسبة إلى الخزينة. للهروب من طرق المراقبة، يعمد بعضهم إلى الشراء و البيع دون فواتير حيث تتم المحاسبة عدا" و نقدا". هناك طريقة أخرى للهروب من الضريبة، مثل القيام بتقديم "فاتورة وهمية" (من دون حصول تبادل) لتغطية كمية من البضاعة يتم إدخالها سريا" إلى البلاد.

-بعض أخطار الهروب المتعلقة مباشرة بنظام تطبيق الضريبة على القيمة المضافة قد تكون على الصعيد الجمركي:

أ-التقليل أو التنقيص في التصريح عن القيمة

ب-التقليل أو التنقيص في التصريح عن الكمية

عند الاستيراد، يكون للتقليل من قيمة البضاعة تأثير مباشر على قيمة رسوم الاستيراد الملزمة (بما فيها الضريبة على القيمة المضافة). إن لم يخضع الملزم بالضريبة للضريبة على القيمة المضافة إليها في النظام الداخلي، سوف يزداد خطر الهروب من الضريبة بسبب الهروب من المراقبة التي يؤمنها النظام. إذن يساوي مفعول "التنقيص من القيمة" مبلغ الضريبة المدفوعة عند الجمارك. أما إن كانت الضريبة الواجب دفعها الضريبة على القيمة المضافة ملزمة، فسوف يكون الخطر اقل أهمية لان الضريبة على القيمة المضافة المفروضة عند الجمارك ستجبى في المرحلة التالية من تسويقها الداخلي. أما عند التصدير، فيكون للزيادة في تقدير القيمة تأثير مباشر على تحصيل الضريبة على القيمة المضافة .وهنا نرى أن هذه التقنية للهروب من الضريبة تكاد تكون الأكثر استعمالا" في اوساط الهاربين من الضريبة على القيمة المضافة (كالحالة التركية).

٤–في ما يتعلق بالكمية ، فالتقليل من تقدير الكمية المستوردة والزيادة في قيمة الكمية المصدرة هما الأخطر. فقد تخبئ القيمة "المقللة" للكمية الضريبة المفروضة وتصبح الأساس لحلقات بيع "من دون فاتورة". أما في حال "زيادة القيمة للكمية" فهي غطاء لبيع من دون فواتير على أراضي الوطن و قد تفتح المجال أمام الحسم أو التأدية للضريبة مع إمكانية الجمع بين الأسلوبين. في النهاية، سوف تحافظ إدارة الجمارك من خلال القانون الجديد للضريبة على القيمة المضافة على الصلاحيات التالية:

أ–جباية هذه الضريبة على البضاعة المستوردة (مع تقدير نسبة ٧٥٪ من مجموع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة)

ب–التصريح بالتعليل لدفع الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد (في التصريح أو غيره من الوثائق) لسماح تأدية هذه الضريبة إن كان المستورد خاضعا" لها.

ج–التصريح بالتعليل لدفع الضريبة على الضريبة على القيمة المضافة عند التصدير (أعمال معفية أو خاضعة للضريبة).

د–المراقبة للتحقق من صحة التصريحات الجمركية. ستتم هذه المراقبة على مرحلتين:

•المرحلة الحقيقية (أي بوجود البضاعة) ستطال المراقبة "المباشرة" التحقق المادي للسلع للتأكد من كافة عناصر التصريح.

•في مرحلة "مؤخرة"، تتم مراجعة التصريحات الجمركية. تتبع هذه المراقبة للوثائق مراقبة "بمرحلة ثانية" ف ي مكاتب المرتفقين (مستوردين، مصدرين). من الجدير بالإشارة أخيرا" أن دور المراقبة الجمركية في ما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة يسمح بإفشال محاولات الهروب من حلقة تطبيق هذه الضريبة. فتتم هذه المراقبة بالتعاون و التنسيق مع الدائرة المختصة في وزارة المالية.

الموسيقى بين المؤلف و المستمع

- بقلم فؤاد أميل عواد

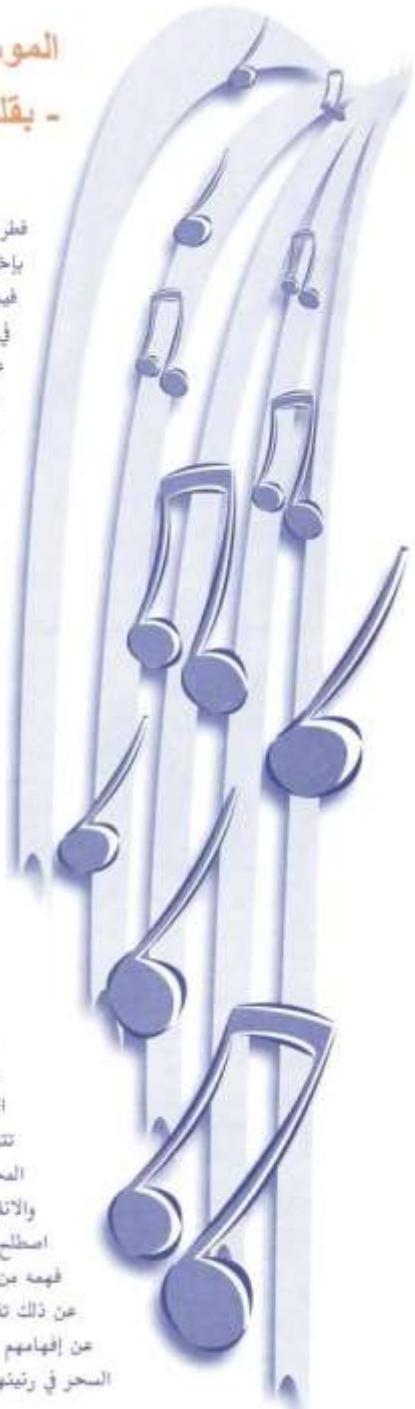

فطر الإنسان بغريزته على الموسيقى فخلقتها له الضرورة و الرغبة الباطنة فيه بإخراج الأصوات بطرق مختلفة تعبيرا عما يخالج نفسه من الانفعالات الحادثة فيها . فعبر بواسطة هذه الأصوات عن اللذة عند طلب الراحة ، و عن الحزن في الملمات الصعبة و الأحزان ، و عن الألم عند الفراق ،و عن الشعور الوطني عندما يدق نفير الحرب إلى ما هنالك من الانفعالات النفسية المتقلبة و فق تقلبات ظروف الحياة . وتطور هذا التعبير عبر التاريخ إلى أن وصل إلى ما هو عليه اليوم حيث غدت الموسيقى لغة بكل ما للكلمة من معنى ، فهي تقرا و تكتب و تحكمها قواعد و تعبر عن مختلف أحاسيس و مشاعر النفس البشرية .

و لقد اتخذت اللغة الموسيقية من تأليف الأصوات و ترتيبها في الزمن مادة للتعبير و ما هذه الأصوات سوى ذبذبات محدده صادرة عن اهتزازات الأجسام الرنانة تنتقل بواسطة الأذن إلى الدماغ البشري حيث يتم تفسير الأحاسيس و المشاعر و الانفعالات بالسمع سلبا أو إيجابا . و ترتقي هذه الذبذبات موسيقيا كلما كان ترددانها ممكنا من الوجهة العلمية ، كما أنها تنحط و تتدنى كلما اقتربت من الضجيج أي تلك الأصوات التي لا يمكن قياس ترددانها .

و استعمال الأصوات لا يقتصر على اللغة الموسيقية فحسب بل إن سائر اللغات المحكية استندت بدورها على الأصوات كوسيلة للتعبير عن مختلف الأحاسيس و الانفعالات . إنما الاختلاف الحاصل بين اللغات المحكية و اللغة الموسيقية ، يرجع في الأصل إلى أن الأولى تعبر بأقاويلها عن أشياء و مفاهيم و أفكار محددة تترجم بوضوح لا لبس فيه مكنونات النفس البشرية وفق مصطلحات تتغير بين لغة و أخرى . بينما تبقى الأصوات في اللغة الموسيقية ملتبسة المعنى لا يمكن ترجمتها إلى أشياء ملموسة أو أفكار محددة كما في اللغات الناطقة . و على الرغم من هذا اللبس في التعبير تبقى الموسيقى متمتعة بقدرة هائلة في التأثير الفعال على اعمق ما في الكيان الإنساني من الأحاسيس والانفعالات بحيث تتمكن من ولوج مطارح في هذا الكيان يستعصي على أي من اللغات المحكية الوصول إليها .وإزاء التباس التعبير الموسيقي فان ترجمة الأحاسيس والانفعالات الناجمة عنه متباينة بين إنسان وآخر وتتصف بالشخصانية وهي ما اصطلح على تسميته بالقدرة على التذوق الموسيقي. إذ إن العمل الموسيقي لا يمكن فهمه من سامعيه إلا إذا كان مستوى استيعابهم مماثلا لمستوى مؤلفه، وإلا نجم عن ذلك تفاوت بين المؤلف وسامعيه، و كان بهم يستمعون إلى خطاب بلغة غريبة عن إفهامهم . ومع ذلك تراهم يتابعون الاستماع مأخوذين بما تخفيه الموسيقى من السحر في رنينها .

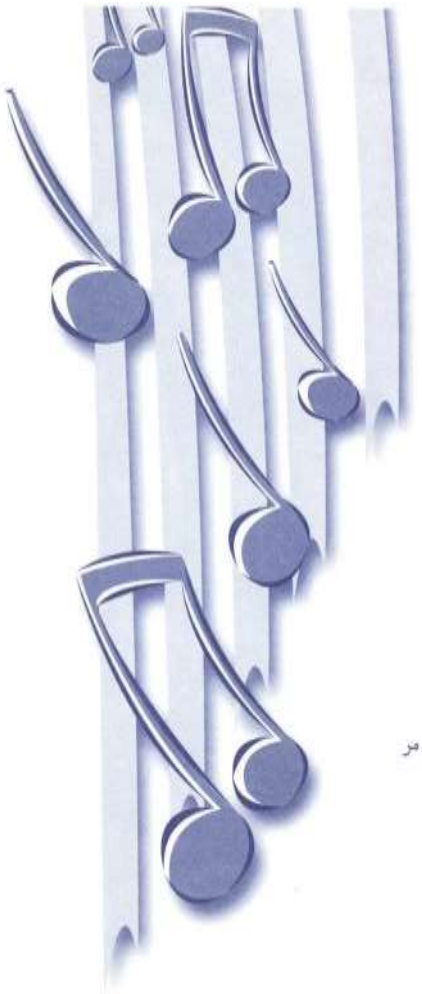

ويختلف مستوى الاستيعاب والتذوق الموسيقي من شخص إلى آخر باختلاف مستوى التلقي لدى كل منهما . فمن الناس من يتمتع بمستوى من الاستيعاب الموسيقي الكامل واعني بهم أولئك الذين اعتادوا على التذوق الموسيقي أو الذين ألموا بالعلم الموسيقي منذ صغرهم ، فباستطاعة هؤلاء إن يتذوقوا المسموع ويحللوه وربما تمكنوا من حفظ مقاطع بكاملها منه . ومنهم من يتمتع بمستوى من الاستيعاب الإجمالي المبهم فتحصل لديهم لذة الاستماع الإجمالي دون إن يتمكنوا من تحليل أو حفظ جزء مما يستمعون أليه . حتى أنهم يعجزون عن التنبه إلى ما قد يحصل من هفوات أو تبديل في الأداء المتكرر للمقطوعة الموسيقية الواحدة . ويأتي في اسفل الهرم أولئك الأشخاص من ذوي مستوى اللامبالاة بالموسيقى . واللامبالاة هذه متأتية إما عن نقص مرضي إذ يعجز هؤلاء عن التمييز بين الطقاطيق التافهة والسمفونيات أو القصائد الغنائية الخالدة وإما عن نقص في الثقافة متأت عن قصور في ارتياد الحفلات أو في التربية الموسيقية خلال سنوات الطفولة ، وهذا النقص لا يمكن التعويض عنه فيما بعد ويصح بالنسبة لهؤلاء القول : تنزلق الموسيقى على رؤوسهم كما الندى على ورق الملفوف .على كل ومهما يكن مستوى الاستيعاب كاملا فانه يعجز عجزا كليا عن ترجمة التعبير الموسيقي إلى أفكار أو محسوسات أو مشاعر أو مفاهيم محددة . فهو كالحب حالة من الأحاسيس والمشاعر الباطنية الغامضة . وهذه المحسوسات الموسيقية إما إن يدركها الحس البشري فيحصل له عنها كمال تتبعه لذة بالمسموع ، وإما إن يحصل له عنها شعور بالنقص أو بعدم الكمال فيتبعه أذى . فالموسيقى إذا سيف ذو حدين . أما التذوق الموسيقي فما هو سوى تفاعل بين المسموع وما اختزنه المستمع في عقله الباطني من ذاكرة موسيقية على مر السنين...

متفرقات

انتدب مجلس الوزراء اللبناني، السيد انطوان معوض عضو المجلس الأعلى للجمارك ، والسيد سليم ناصيف مراقب أول في البحث عن التهريب ،لحضور الدورة ١٧١ للجنة الدائمة للمنظمة العالمية للجمارك المنعقدة في بر وكسل بين ١٠ و ١٤ نيسان من العام ٢٠٠٠.

بدعوة من المجموعة الأوروبية والمديرية العامة للجمارك الفرنسية والضرائب غير المباشرة ، عقد في مرسيليا–فرنسا بين ٣ و ٥ نيسان من العام ٢٠٠٠ مؤتمر Marinfo، يتعلق بمكافحة التهريب البحري في دول حوض البحر المتوسط . حضرها عن الجانب اللبناني السيد انطوان معوض عضو المجلس الأعلى للجمارك والسيد سليم ناصيف مراقب أول في البحث عن التهريب .

الضريبة على القيمة المضافة - بقلم ماريا نلبنديان

ماريا نلبنديان
مديرية الواردات
المديرية العامة للمالية

لم تكن الضريبة على القيمة المضافة معتمدة بشكل موسع في الستينات. فكانت البلدان تلجأ إلى الضرائب المباشرة بشكل رئيس، مثل ضريبة الدخل، للحصول على الواردات لتغطية مدفوعات الدولة. وفي وقت اتسعت فيه الاستثمارات والتجارة الدولية وازدادت أهميتها، اتجه المستثمرون نحو مناطق مختلفة من العالم. و بدأ المستثمرون البارعون يهجرون البلاد التي ترتفع فيها الضرائب المباشرة، فيغيرون أمكنة عملهم للاقتصاد في دفع الضرائب. وكانت الضرائب المرتفعة تحد من إرادة الناس في العمل والتوفير والاستثمار، وتدفع بالمؤسسات إلى الانتقال إلى حيث يكون عبئ الضريبة اقل أهمية. إلا أن فعل هذه الضرائب متزايد: فقبل تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، كانت الضريبة تحتسب على السعر النهائي للسلعة بينما تكون مبيعاتها قد خضعت للضريبة. وعند وصول السلعة إلى آخر مستهلك، تكون النسبة الضريبية الفعلية تفوق النسبة المفروضة على هذا المنتوج بكثير. نتج عن ذلك ميل في العالم أجمع نحو خفض الضرائب المباشرة وتوزيع العبء بشكل مضبوط بين الضرائب المباشرة على الدخل والضرائب غير المباشرة المرتكزة عادة على الاستهلاك، كالضريبة على القيمة المضافة. وعادت الأفضلية إلى الضريبة على القيمة المضافة في اقتراحات إصلاح الضرائب في الفترات الماضية.

أما في لبنان، فسوف يتطلب الالتحاق باتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطة (Euro-Med.) و بمعاهدة المنظمة العالمية للتجارة (OMC) المرغوب به في السنين التالية إلغاء" تدريجيا" للضرائب الجمركية. من هنا ضرورة تطوير غيرها من الطرق للحصول على الواردات، مثل الضريبة على القيمة المضافة. و لا بد من إدخال الضريبة على القيمة المضافة في النظام الضريبي في لبنان. وقد دفع هذا الأمر بالدولة اللبنانية إلى تحضير برنامج إدخال الضريبة على القيمة المضافة الذي سيبدأ في أول كانون الثاني من العام ٢٠٠١ . و بما أن الضرائب الجمركية تغطي ٤٠% من الواردات العامة فان الدولة تجد انه من ضروري أن تضع ضريبة" تحل محلها. ولا تقتصر المشكلة على إحلال الضريبة على القيمة المضافة بدلا" من الضرائب الجمركية، بل هناك مشكلة أكبر وهي وضع نظام تكون فيه الضريبة على القيمة المضافة فعالة وعادلة التطبيق.

مبدأ تطبيق الضريبة على القيمة المضافة

ان الضريبة على القيمة المضافة (TVA) ضريبة غير مباشرة مطبقة على السلع و الخدمات المستهلكة، تجبيها المؤسسات لتسلمها إلى الدولة. فالضريبة على القيمة المضافة بمثابة إصلاح غير مؤذ للضرائب. وتخضع عملية ما لهذه الضريبة في حال تسليم بضاعة أو تأدية خدمات. تدفع هذه الضريبة عندما يدفع المال ولا تؤدى في حال توفيره أو استثماره لإنتاج محتمل. ينبغي أن تتم العملية داخل البلد وان يقوم بها شخص مادي أو معنوي يعمل بشكل فردي. تضاف اذا" على الثمن الذي يدفعه المستهلك قيمة تعادل نسبة معينة من الثمن الأساسي. و يدفع بالتالي المستهلك عبئ" إضافيا" تتلقاه المؤسسة لكنها لا تحتفظ به لنفسها بل تسلمه فيما بعد إلى الدولة. تؤدي المؤسسات بالتالي دور جابيات ضريبة لمصلحة الدولة. وحده الفريق المسمى "بالمستهلك النهائي" يتحمل الضريبة على القيمة المضافة فعليا" لأن هذه الضريبة تسلم بين الوسطاء فتكون في الواقع غائبة بالنسبة لهم.

أثر الضريبة على القيمة المضافة:

-وضعت هذه الضريبة لتدفع بالنمو الاقتصادي قدما" فهي تشجع على الاستثمار.

-لا تطبق على الاستثمارات والتوفير (épargne) بكونها ضريبة على الاستهلاك، على عكس ضريبة الدخل التي تطال الأرباح حتى عند إعادة استثمارها. فالضريبة على القيمة المضافة مفروضة عندما تدفع المبالغ وليس عندما يتم ربحها. والأمر يشجع على التوفير وعلى الاستثمار بدلا" من الاستهلاك و"كافئ" المؤسسات ويزيد من الاستقرار الاقتصادي.

-تطال الضريبة على القيمة المضافة الاستهلاك داخل البلاد فحسب. أما بالنسبة للتصدير، فهو لا يخضع لها بعكس الاستيراد الذي تطاله هذه الضريبة. والأمر يشجع على التصدير ويحسن الأسعار بالمضاربة للسلع المصدرة.

-تضبط الضريبة على القيمة المضافة التهرب من الضريبة والتلاعب بها. فتجبى الضريبة عند كل مرحلة من الإنتاج. ان خفضت مؤسسة ما تقدير قيمة إنتاجها إذا" القيمة التي عليها تأديتها تنخفض القيمة التي يدفعها لها بدوره ممونها: ويؤدي ذلك إلى فارق بالضريبة يرجع على هذه المؤسسة تحمله.

-إن الضريبة على القيمة المضافة مصدر مدخول يفوق غيره استقرارا". فعلى سبيل المثال، تجمع ضريبة على البيع بالفرق عند المرحلة الأخيرة من عملية الإنتاج، عند وصول البضاعة أو الخدمات إلى آخر مستهلك. إن تهرب البائع أو المستهلك من الضريبة على "البيع بالفرق"، تضيع قيمة الضريبة بكاملها. كذلك هي الحال بالنسبة لضريبة الدخل التي ليس لها نظام ضبط فردي. ينجح العديد من العاملين المستقلين في التقليل من الضريبة التي يدفعونها على دخلهم بينما لا يستطيع العاملون المأجورون القيام بذلك. بالنهاية، ينبغي القول إن الضرائب المباشرة وقف على الدورات الاقتصادية فيما لا تتغير الضريبة على القيمة المضافة إلا وفق عدد المستهلكين، فتتأثر اقل بالدورات الاقتصادية المختلفة.-تقلل الضريبة على القيمة المضافة من التقلبات الاقتصادية بما أنها تغطي كافة السلع والخدمات وتؤدي إلى إدخال قيمة معينة بنسبة ضريبة منخفضة، مقارنة مع غيرها من النسب. فبهذه الطريقة لن يكون عبئ الدفع مرتفعا" جدا" على المستهلك. لا تؤثر الضريبة على القيمة المضافة على الاستهلاك وقرارات الإنتاج لأنها تطال أسعار السلع والخدمات اقل من ضريبة الدخل، شرط تطبيقها حسب نسبة متفردة.إذن لن تؤثر على توزيع الموارد، أو على الخيار بين العمل وغيره من وسائل الإنتاج. يمكن بذلك استعمال الموارد حيث تتبين الأكثر إنتاجية من الناحية الاقتصادية، وليس من اجل الشروط الضريبية حيث تكون الضريبة الأقل إلزاما" مفروضة.

-يتبع إدخال الضريبة على القيمة المضافة بشكل عام زيادة للأسعار قابلة للاستقرار بعد فترة معينة من الوقت. وتبرهن الخبرات في بعض البلدان مثل نيوزلندا واليابان أن إدخال الضريبة على القيمة المضافة على النظام المالي تؤدي إلى زيادة واحدة في الأسعار. زد على ذلك أن دراسة أجراها الصندوق النقدي الدولي (FMI) تشير إلى أن تأثير الضريبة على القيمة المضافة ضئيل في بعض البلدان واهم في بلدان أخرى. ليس من الغرض أن تزيد هذه الضريبة من التضخم، شرط ألا تؤثر الزيادة في الأسعار(الوحيدة) على نسبة – ratio – راتب/سعر. سوف يحسن الانخفاض من الضرائب المباشرة الناجم عن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة من أرباح المؤسسات ويسمح لها بنقل جزء من ادخار الضرائب إلى المستهلكين.

على الصعيد اللبناني

غدا إدخال الضريبة على القيمة المضافة على النظام الضريبي اللبناني ضروريا". ففي مرحلة أولى، هذه الضريبة هي الوحيدة التي يحتمل أن تحل محل الضرائب الجمركية اثر انضمام لبنان إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطة Euro-Med والى منظمة التجارة العالمية (OMC) ومن جراء جهود العالم بأثره الآيلة إلى إحلال العولمة. في مرحلة ثانية، هي ضرورية كعامل أساسي من مراحل الإصلاح الضريبي الذي يشمل، إلى جانب الضريبة على القيمة المضافة، مشاريع خصخصة وإدارة للدين العام الخ و من ثم للضريبة على القيمة المضافة فائدة مهمة إذ أنها قابلة للتكييف حسب شروط كل بلد، خصوصا" و أن لبنان يمر حاليا" في فترة اقتصادية صعبة.

يقوم الفريق المسؤول عن الدراسات الأولية لإدخال الضريبة على القيمة المضافة ببحوث قانونية وإدارية ومحاسبية واقتصادية. وقد بات القانون في المرحلة النهائية من وضعه وسوف يصدر بأقرب مهلة.وسيحدد هذا القانون عتبة (حدود) فرض الضريبة، أي أنع سيحدد ما هي العمليات الخاضعة لهذه الضريبة وما هي العمليات المعفية منها بالإضافة إلى كيفية احتسابها وموجبات اللزمين بها الخ من جهة ثانية، إن دليلا" عاما" للضريبة وأدلة مختصة في طور الإعداد لإعطاء المكلفين كافة الإجابات على الأسئلة التي قد يطرحونها.

المكتبة المالية.....

وصول كتب جديدة

تعلن المكتبة المالية عن وصول آخر المنشورات باللغة الفرنسية في مواضيع اقتصادية ومالية شتى. فقد تسلمت مجموعة كتب يفوق عددها المائة حول ميادين عديدة، منها الاقتصادية، المال، المعلوماتية، التأمين، المحاسبة يمكنكم استعارة هذه الكتب أو مطالعتها في المكتبة المالية-المعهد المالي كل يوم من الاثنين إلى الخميس من الساعة الثامنة صباحا" حتى الساعة السابعة مساء"، ويوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحا" حتى الساعة الثانية بعد الظهر.و إليكم العناوين التالية (المتوفرة بالفرنسية).

Internet: إنترنت

Internet et après? (Editions Flammarion)
Créer et maintenir un service Web (Editions ADBS)
L'Internet et le Marketing (Editions d'Organisation)

Commerce électronique: التجارة الإلكترونية

Créer et exploiter un commerce électronique (Editions Litec)

Mondialisation: العولمة

Mondialisation, intégration économique et croissance (Editions Harmattan)
Les marchés émergents (Editions Armand Colin)

Management: الإدارة

Déléguez efficacement (Editions First)
Communiquez efficacement (Editions First)

EURO: اليورو

Le guide EURO du comptab
le et du financier (Editions d'Organisation)

Divers: مواضيع متفرقة

La certification ISO 9000 (Editions d'Organisation)
Ces gestes vous trahissent (Editions First)
Le guide du CV 2000

دنيال معوشي

وسائل الإعلام.....

الموظف يعبر عن نفسه

"من المعهود أن يشتكي المكلفون من بيروقراطية الحكومة لكننا نادرا" ما نسمع الطرف الآخر يدافع عن وجهة نظره. إنقلبت الأدوار في المعهد المالي نهار الثلاثاء عندما عبر الموظفون في الحكومة عن استيائهم من الطريقة التي يعاملهم بها بعض المواطنين". ورد هذا الكلام في صحيفة The Daily Star إثر اللقاء الذي عقد في المعهد المالي بين موظفي وزارة المالية وممثلين عن الصحف (L'Orient-Le-Jour ,The Daily Star ، ، اللواء، ، le Commerce du Levant الاقتصاد والأعمال) يوم الثلاثاء ٩ أيار ٢٠٠٠. لا يسعنا في النهاية إلا أن نتمنى أن يكون هذا اليوم حلقة ضمن سلسلة اجتماعات مماثلة يتسنى فيها للقطاع العام التعبير عن نفسه لتسليط الضوء على الجهود اليومية التي تبذلها وزارة المال والمعهد المالي والموظف بهدف تحسين خدمة الوطن.

كلمة وداع

مقابلة مع الدكتور حبيب أبو صقر

الدكتور حبيب أبو صقر

المدير العام لوزارة المال عرض لنا الدكتور حبيب أبو صقر، المدير العام لوزارة المال المقدم على التقاعد، لمحة عن حياته المهنية ومشاريعه الشخصية في لقاء لطيف خصصه لحديث المالية. إليكم صورة من المقابلة عن خبرة هذا الشخص الموقر ومناه للمستقبل...

س–ما كانت المهمات الرئيسية الملقاة على عاتقك؟ أكثرها إثارة؟ أكثرها صعوبة خصوصاً" أثناء الأحداث؟

ج–إن مهمات مدير المالية العام هي عديدة وشائكة ولا اعتقد أن المناسبة تسمح بتفصيل هذه المهمات. أما إذا كنت تقصدين كيفية ممارسة هذه المهام أثناء الأحداث، فبالطبع كانت توجد صعوبات ومخاطر بالغة. ولعل أهم التحديات كانت المحافظة على وحدة وزارة المال وسط التشتت العام وتأدية موجبات الخزينة لأصحاب الحقوق في الداخل وللدائنين في الخارج من دول ومؤسسات دولية في مواعيدها وذلك بالرغم من وضع الخزينة الدقيق والحرج في تلك الظروف. ونتيجة لهذا العمل لقد حافظ لبنان على مصداقيته في دفع ديونه مما جعل مصادر التمويل بعد انتهاء الأحداث وعلى اختلافها تسارع بكل اندفاع إلى تلبية لبنان عارضة عليه المزيد من القروض والتسهيلات المالية.

س–ماذا عن علاقتك بالموظفين بشكل عام؟ وكيف ترى التحديات اليومية والمستقبلية التي يواجهونها؟

ج–تميزت علاقات العمل بالتعاون والاحترام والمثابرة وسط المتطلبات الإدارية الكثيرة ووسائل العمل الضئيلة والمحدودة إن أوضاع الموظفين، بالرغم من تحسنها نسبياً"، إلا أنها بحاجة إلى تحسين مستمر في كل جوانبها، التدريبية والمادية، وان هذا الأمر يرتبط بتحسين الوضع الإداري العام على أساس قرارات تتخذها السلطات المختصة تأخذ بالاعتبار الحاجات الضرورية والإمكانيات المتاحة.

س–ما هي الأمور التي تعتبر نفسك راض عن تحقيقها خلال فترة عملك؟

ج–منذ اليوم الأول لاستلامي مهماتي وضعت برنامج عمل عرضته في ذلك الحين على وزير المالية ومجلس الوزراء ولقد تحقق على مر السنين جزء من هذا البرنامج وأشياء كثيرة أخرى ولم تسمح الظروف بتحقق الأجزاء الأخرى. لقد ساهم الجميع في العمل، وآمل بأن تستمر حركة التطور لأنه سنة الحياة خصوصاً" في هذا العصر حيث التغييرات المتلاحقة هي الخبز اليومي.

س–لو أتيحت لك الوسائل، ماذا هي التغييرات التي كنت ترغب في إجرائها؟ج–لكنت بدأت من البدء، أي من الموازنة ولكنت وضعتها في إطار برامج خاصة مع تأمين وسائل مالية مدروسة وطرق رقابة على العمل والكلفة. وبذلك تكون الهيكلية الإدارية كناية عن برامج محددة لها أهدافها ووسائلها المالية والبشرية فيمكن قياس منجزات كل برنامج وكلفته فيتحقق في آن معاً" الإصلاح الإداري والمالي.

س–ما هي بعض مشاريع السيد حبيب أبو صقر الشخصية والمهنية بعد أعوام طويلة من الخدمة؟

ج–أجمل ما في لبنان هو طبيعته. وحتى اليوم، لم يتسن لي التمتع بهذه الطبيعة الآن. كان عملي يأخذ الحيز الأكبر من وقتي. أشعر اليوم أنني "أولد من جديد" وأبغي اكتشاف ما لم أكتشفه بعد، ولن أدخل بالتفاصيل المتعلقة بمشاريعي وهي كثيرة.

س–لأول مرة يعين في وزارة المال مدير عام شاب من خارج الإدارة. ما رأيك بالموضوع ؟

ج–إني أتمنى للمدير العام الجديد كل النجاح والتوفيق لان هذا النجاح هو نجاح للجيل الجديد، هذا الجيل الذي يجب أن يأخذ دوره في المسؤوليات العامة والوطنية.

س–"حديث المالية" مغامرة بدأت منذ ٣ سنوات. كيف تقيّم هذه التجربة في التواصل الداخلي بين أفراد أسرة الوزارة؟ وما لديك لنا من اقتراحات؟

ج–"حديث المالية" عمل رائد ليس فقط في وزارة المالية بل أيضاً في الإدارة العامة ككل. إنها إنجاز نفتخر به. وأقترح عليكم إضافة مواضيع علمية لتعزيز المعلومات وإغناء الأبحاث وجعل هذه النشرة صلة التواصل في الإطار المالي.

س– حبيب أو صقر: كلمة الختام؟

ج–تحية إلى كل الذين عملت معهم وكان لهم فضل كبير في تحقيق كل ما أنجز. الحياة استمرار لا ينقطع. ويجب أن ينتقل الدور الذي يؤديه أحدنا إلى الآخر بصورة تلقائية كطبيعة الحياة التي لا تنقطع خيوطها، والعمل العام يجب أن لا يفهم ضمن إطار مهلة أو مصلحة ذاتية بل في إطار رسالة وواجب وطني.

في ما يلي نبذة عن سيرته الذاتية:

الدكتور حبيب أبو صقر مجاز في الحقوق اللبنانية والفرنسية من جامعة القديس يوسف حيث حاز أيضا دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كما نال دكتوراه دولة في الحقوق (القانون العام – المالية العامة) من جامعة باريس. بدأ مسيرته في القطاع العام كمراقب مساعد لدى إدارة الجمارك (١٩٥٦ –١٩٥٩) ثم عمل كمراقب مساعد لدى ديوان المحاسبة (١٩٥٩ –١٩٦٢). وبعد أن شغل مناصب عدة في وزارة المال، عمل فيها مديراً عاماً بالوكالة (١٩٨٦– ١٩٩٢) ثم بالأصالة (منذ ١٩٩٢). وهو يتمتع بخبرة واسعة في الحقل المصرفي وله أبحاث ومنشورات عديدة.

الكلمة للسيد جان فرانسواه بيجون

السيد جان فرانسواه بيجون

مدير المعهد المالي

من المقرر أن أعود إلى فرنسا في شهر تموز ٢٠٠٠، بعد أربع سنوات من الخدمة في وزارة المال في لبنان. كان من المفترض أن أبقى لمدة سنتين فقط عندما وصلت وعائلتي إلى بيروت عام ١٩٩٦. ومن الطبيعي أنني أحببت لبنان، و اولعت بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الموظفون في وزارة المالية. وتقرر عام ١٩٩٨ أن أبقى لسنة إضافية واحدة وأخيرة. وتكرر ذلك عام ١٩٩٩. وتم التأكيد على أنها ستكون السنة الأخيرة بتعيين مدير معاون يضفي نفحة جديدة على المعهد المالي بعد مغادرتي. وأنتهزها فرصة للترحيب بالآنسة لمياء المبيض التي قيل انه لا يشوبها شائبة غير صغر سنها الذي لا يبلغ الأربعين. لكنني اعلم كغيري من الموظفين القدامى انه عيب يصطلح طبيعيا".

مضى أربعة أعوام على حضور الموظفين من المديرية العامة للمالية، ومديرية المساحة والشؤون العقارية ومعظم الموظفين من الجمارك دورات التدريب الدائمة. لذا اعتبر نفسي شاهدا" محظوظا" للجهود التي بذلتها الخدمة العامة في لبنان للتأقلم مع خدمة المواطن ومع تحديث وسائل العمل. و أود في هذا الصدد أن أنوه بالعمل الهائل الذي تم إنجازه، ولن اكف عن هذا التنويه في المستقبل.

ليس من وضع معثر في لبنان، بل أرى تأقلماً عظيماً مع القرن ٢١ وولادة مجتمع مميز. فبدأت الإدارة بالتغير على قدم وساق. ولا ينقص هذا التقدم إلا القليل من الإيمان. فحاليا" يحد الشك من التطور. وبصفتي صديق أجنبي، اعتبر أن الشك هو الضعف الوحيد الذي يشوب لبنان. فكل يشك بغيره وينتهي بالشك بنفسه. وتتمتع الإدارة اللبنانية بالمزايا الإنسانية والفكرية الأساسية ولديها الثقافة والخبرة التي تخولها التحول بسرعة إلى مرجع عالمي لخدمة الدولة والمواطن. يبقى على العناصر فيها أن يبدؤوا بالإيمان بذلك.

واسمحوا لي أخيراً أن أشكر كل الأشخاص الذين تعرفت عليهم خلال مدة إقامتي في لبنان على كل ما قدموه لي. ولن أتمكن أبدا" من التعبير عن هذا الامتنان بما فيه الكفاية.

جان فرنسواه بيجون

إلى اللقاء يا توان!

السيد توان نغوان

أدى توان نغوان الخدمة الوطنية (شباط ٩٩-نيسان ٢٠٠٠) في المعهد المالي حيث عنى بإدارة المحاسبة ومتابعة الأمور المعلوماتية. أما الآن، فقد أنهى مهمته وودّعنا في جو ودّي لا يخلو من بعض الكآبة.

المعهد المالي كما يراه توان: "الفتيات متعلقات للغاية بأجهزة الكمبيوتر! فقد خضع الموظفون في المعهد إلى تدريب جدي ويعملون طوال النهار من دون أن يشتكوا. وتعجبني هذه الروح المرحة عند اللبنانيين."

وعكس التعليق الأخير انفعال توان الشديد الذي ختم كلامه كما يلي: "سوف يبقى حتماً المعهد المالي بشكل خاص ولبنان بشكل عام في قلبي إلى الأبد..."

حياة الوزارة

خطوبة، زواج، ولادات، متفرقات ...

خطوبة

ماريا و جورج

هنادي و أحمد

- تمت خطوبة ماريا ثلبنديان (مراقب ضرائب رئيسي، مديرية الواردات)على المهندس جورج خوري
- تمت خطوبة الآنسة هنادي غنام (مديرية الصرفيات) على السيد احمد كعيكاتي

ولادة

الطفلة فوزية همدر

- رزقت فريدة الماريديني (مراقب ضرائب ، لبنان الشمالي)مولودة انثى اسمتها ساره
- رزقت سوسن رفاعي (مراقب ضرائب ،لبنان الشمالي) مولودة انثى اسمتها جنى
- رزقت جوليا سرور (مراقب ضرائب ،لبنان الشمالي) مولودة انثى أسمتها لين
- رزقت رانيا ابو زيد زوجة اسكندر محفوظ (الاملاك المبنية) مولودة انثى اسمياها كارين
- رزق إبراهيم همدر (مراقب ضرائب رئيسي ، دخل مالية الجنوب) مولودة اسماها فوزية
- رزق ناصر سعيفان (مراقب ضرائب رئيسي ، دخل الجنوب) مولود أسماه سعد الدين

● رزقت نظيرة شعبان مراقب ضرائب (أملاك الجنوب) مولودة انثى أسمتها سارة
● رزقت كوكب إسماعيل (مراقب ضرائب رئيسي ، دخل الجنوب) مولود أسمته أنيس

مبروك الشهادة

● نالت الآنسة فاطمة مصطفى الحلبي شهادة (Maitrise en gestion hoteliere en touristique) من جامعة القديس يوسف
● نجحت سهير أوسطة (مراقب ضرائب ، دخل الجنوب) في امتحان دخول لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال

مؤتمرات

● عقد في قصر الأمم في جنيف سويسرا بتاريخ ٣ لغاية ٧ نيسان من العام الحالي المؤتمر الثاني حول إدارة الدين. شارك في هذا المؤتمر حوالي ٢٢٨ مندوبا ممثلا مختلف الدول المدعوة بالإضافة إلى بعض ممثلي المنظمات الإقليمية و الدولية.

و قد شاركت عن وزارة المالية السيدة موني الخوري مديرة الخزينة و الدين العام و الآنسة أمل شبارو رئيسة دائرة الدين العام في هذا المؤتمر.

● تابعت نورما نمر (رئيس دائرة مراقبة الجباية) دورة في معهد السياسات الاقتصادية في صندوق النقد العربي في ابو ظبي لمدة اسبوعين تقريبا و كان موضوع الدورة (إحصاءات مالية الحكومة)

● شاركت الآنسة أمل شبارو رئيسة دائرة الدين العام في حلقة عمل حول إدارة الاجتماعات التي نظمت في إطار تأهيل الكوادر في لبنان في الجامعة الأمريكية بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية و البنك الدولي معهد التنمية الاقتصادية، و ذلك في السادس من شهر آذار عام ٢٠٠٠ . تناولت حلقة العمل خطوات الإدارة الفعالة للاجتماعات، و نرى من المفيد عرض أهم الخطوات التي يجب على المدير الاهتمام بها لتحقيق إدارة فعالة للاجتماعات و هي التالية:

-توضيح الهدف من الاجتماع .
-اختيار القاعة المناسبة مع ترتيبها بما يتناسب مع متطلبات الاجتماع .
-اتباع أسلوب قيادي ملائم لطبيعة الأعضاء.
-محاولة تحقيق اتفاق المشاركين حول جدول الأعمال و المواعيد و الهدف و القواعد الأساسية للاجتماع.
-عدم السماح للأعضاء بالقفز إلى مرحلة اتخاذ القرار دون فهم و تحليل للبدائل المتاحة .
-حاول أن تفرق بين الآراء الموضوعية و المشاعر الشخصية للاستفادة من كليهما في تحقيق هدف الاجتماع .
-حاول بقدر الإمكان الوصول إلى إجماع الآراء.
-حاول تشجيع التفاعل بين المشاركين خاصة عندما يقل عرض الآراء و يبدو الاجتماع غير فعال .
-يجب التصميم على وصول الاجتماع إلى مجموعة من الأعمال التي يجب الالتزام بها و مسؤولية إنجازها و أسلوب متابعتها.
-يجب أن يتم تقييم كل اجتماع آخذين في الاعتبار الوصول إلى الجوانب الإيجابية التي يجب تطويرها مستقبلا.

● بحضور معالي الوزير جورج قرم، ألقى الأستاذ الياس شريل مدير الموازنة ومراقبة النفقات في وزارة المالية محاضرة في المعهد الماني يوم الأربعاء ٣ أيار ٢٠٠٠ ، و تناول هذا المؤتمر موضوع إعداد موازنة العام ٢٠٠١ . تألف الجمهور من رؤساء دوائر وموظفين (فئة ٢ – ٣ – ٤) يشاركون بإعداد الموازنات في الإدارات المختلفة لا سيما وزارة المال والدفاع والأشغال العامة وغيرها، كما حضر ضباط إداريين من الجيش وقوى الأمن الداخلي وبعض الصحافيين. وكان الهدف من هذه المحاضرة شرح كيفية إعداد موازنة العام ٢٠٠١ لكل إدارة، بفضل استمارات مؤلفة من٤٧ جدول إيضاحي لتبرير الاعتمادات، قدم العرض لطرق ملئ الجداول بالتفصيل.

وتمت الجلسة على ثلاث مراحل: كانت الكلمة الأولى لمعالي الوزير، عرض فيها الموضوع و تحدث عن السياسة المالية العامة والمرتكزات التي يبنى عليها مشروع الموازنة، داعيا إلى الدقة في البيانات وفي تقدير الإيرادات وإلى تفعيل الجباية التي تبقى غير كافية. بدوره، عرض الأستاذ الياس شريل كيفية إعداد الموازنة فتعمّق في التفاصيل المتعلقة بالاستمارات المذكورة، وتم أخيرا البحث بالأسئلة التي طرحها الجمهور و بمداخلات البعض، فترك المجال أمام النقاشات والإيضاحات.

المنبر الحر

المرأة فرح الوجود

السيدة دعد بيسار غلاييني

لا تعتبر الدعوة إلى إبراز دور المرأة عبر الأزمنة والعصور، و التي قيل فيها و كتب عنها الكثير إلا بلورة لحتمية التواجد و إثبات الحضور الفاعل، و إن كان التنافس محور العطاء. و لعل أهم الإنجازات التي توصلت إليها المرأة، في مختلف دول العالم أنها أصبحت تشكل المعادلة الصعبة التي لا يمكن تجاوزها، في بناء الأوطان، من خلال تنشئة الأجيال الصالحة و القادرة على المساهمة في تحقيق الغد الأمثل للمواطن الأمثل. و إذا كانت الأديان السماوية جميعا، والأنظمة الوضعية على امتداد الأرض قد كرست مكانة مرموقة للمرأة، و جعلت الجنة تحت أقدام الأمهات، فما ذلك إلا على سبيل العرفان بدور المرأة وتضحياتها، في شتى أدوارها، أما و أختا و ابنة و زوجة، و عاملة في جميع المستويات الإنسانية و الاجتماعية لحماية القيم و رعاية الفضائل و المثل. فلتكن المرأة كل شيء إلا رجلا، لأن صفتها الملازمة لها أبدا أن تكون المرأة. المرأة بحس الأنوثة اللاذعة الأمينة على مرآتها وواقعها و تطور تقدمها في مسيرة الحياة لأنها حاضنة الحياة و فرح الوجود.

دعد بيسار غلاييني

نشرة صادرة عن المعهد المالي

هاتف ٩/ ٤٢٥١٤٨

فاكس ٤٢٦٨٦٠

تحرير: هلا قمبريس

تصوير: أحمد حصري

حياة الوزارة والجمارك:

دعد بيسار غلاييني

تنفيذ وإخراج شركة BOGUS

هاتف ٠٣- ٩٠٢١٦٨، ٠٣- ٧٣٢٨٦٩

طباعة: السيد أمين فغالي

شارك في تحرير هذه النشرة:

السيد سليم ناصيف - الجمارك اللبنانية

السيد فؤاد عواد - الجمارك اللبنانية

الآنسة ماريا نلبنديان - مديرية الواردات - المديرية العامة للمالية

الآنسة دنيال معوشي - المعهد المالي

شكر خاص

للشركة العامة اللبنانية الأوروبية المصرفية ش.م.ل.

لتقديمها طباعة هذه النشرة

Hadith حديث
El malia المالية
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية
Edité par l'Institut des Finances www.if.org.lb No. 8 - Mai 2000

Construire l'Etat

S.E.M Georges Corm

Le Liban est aujourd'hui entré dans une nouvelle phase critique de son histoire. Et les fonctionnaires ont un rôle essentiel dans cette période. J'attends des agents du ministère des Finances qu'ils prennent conscience de leur responsabilité historique et qu'ils l'assument pleinement.

Je m'explique. La situation régionale est fluide. Y aura-t-il paix ? Y aura-t-il poursuite de cette situation de ni paix - ni guerre ? La question est encore sans réponse.

Ce qui veut dire que nous avons le choix entre deux attitudes, qui peuvent avoir deux conséquences radicalement différentes. Ou bien nous continuons de nous contenter de notre objectif de survie au jour le jour, pour nous-mêmes et nos familles. Ou bien nous manifestons une ambition pour que nos enfants et nos petits-enfants aient un pays au vrai sens du terme, dans lequel ils se sentent heureux de vivre et qu'ils ne rêvent pas de quitter.

Dans le premier cas, la priorité est à la débrouille individuelle. Parce que nous, Libanais, avons appris à survivre à toutes les vicissitudes, nous savons que nous trouverons les moyens pour permettre à nos familles de traverser la période actuelle en attendant des jours meilleurs. Dans ce contexte, le fonctionnaire est un citoyen comme les autres, qui pense d'abord à lui-même et aux siens.

Dans le deuxième cas, la priorité est à la construction de l'Etat. Parce que nous, Libanais, avons appris dans la douleur que l'absence d'Etat conduit au malheur. C'est pourquoi nous souhaitons même parfois que nos enfants puissent émigrer et s'épanouir dans un pays d'Europe ou d'Amérique. Bien sûr, l'excès d'Etat conduit à l'étouffement des libertés et du dynamisme. Il ne s'agit pas pour le Liban de passer d'un extrême à son contraire. Mais en faisant appel à notre intelligence et notre détermination, nous devons faire prévaloir la voie de la sagesse celle de la bonne organisation de la vie sociale, ce qui assure le bonheur de vivre ensemble. Et c'est là que le fonctionnaire a un rôle essentiel à jouer.

C'est le fonctionnaire qui est le représentant et le symbole vivant de l'Etat. Si le fonctionnaire ne remplit pas sa mission avec efficacité et avec éthique, c'est l'Etat qui ne remplit pas son rôle. Inversement, si le fonctionnaire remplit sa mission avec le souci du travail bien fait, du service du public et du respect des règlements, alors l'Etat existe et contribue au bien-être de tous les citoyens.

Mais qu'est-ce que l'Etat ? L'Etat, c'est une morale commune construite autour d'une volonté de vivre sur sa terre. Comme toute morale et comme tout engagement sacré, l'Etat est une contrainte libératrice. En termes concrets et pratiques, cela signifie qu'il y a des choses « qui se font » et d'autres « qui ne se font pas ». Il y a des comportements que le citoyen doit s'interdire : la fraude sous toutes ses formes, la conduite dangereuse sur les routes, l'exploitation des faibles, etc. C'est à travers le lien du pacte national que chaque citoyen trouve la liberté d'être heureux avec les autres. Dans cette démarche, le fonctionnaire est à la fois le modèle pour tous les citoyens et le gardien de la morale commune.

La morale commune constitutive de l'Etat se concrétise et se transmet par les lois, les programmes et les méthodes scolaires, les média, les discours et les décisions politiques, le travail des associations caritatives, etc. Mais c'est encore et toujours le fonctionnaire qui est le pivot de l'application et de la diffusion de cette morale commune. C'est le fonctionnaire qui fait « ce qui doit être fait » et qui se refuse à faire « ce qui ne doit pas se faire ». Les fonctionnaires du Ministère des Finances, chargés de collecter et gérer les fonds publics permettant à toute l'administration et aux services publics d'exister et de travailler, a dans ce dispositif une mission aussi particulière et aussi essentielle que l'enseignant, le personnel médical, le policier, le personnel de justice, le technicien de travaux publics et tous les autres agents de l'Etat.

En prenant conscience de cette exigence morale et en assumant avec fierté ce rôle de représentant de l'Etat, le fonctionnaire libanais contribue directement à assurer l'existence du Liban en tant qu'état indépendant et prospère. Cela passera par des sacrifices : les rémunérations; la responsabilité individuelle doit remplacer progressivement la responsabilité collective pour de nombreux actes administratifs ; les horaires de travail doivent être intégralement respectés ; la charge de travail individuelle devra augmenter ; l'adaptation à l'informatique, au respect du public et à la modernisation des règlements exigera des efforts difficiles de changement. Cela est la condition qui permettra la construction quotidienne d'un Etat qui sera un participant actif et imaginatif à la construction de la société et de son bien-être. Alors nos enfants pourront être fiers de leurs parents et l'on ne songera plus à l'émigration.

G.Corm

SOMMAIRE

Editorial de S.E.M. Georges Corm P. 1

Biographie
- M. Alain Bifani P. 2
- Mlle Lamia El Moubayed P. 2

Formation
- TVA P. 3
- Entretiens annuels P. 4
- Formations techniques P. 5

Douanes
- La TVA par M. Selim Nassif P. 7
- La musique par M. Fouad Awad P. 11

Par les Fonctionnaires du Ministère
- La TVA par Mlle Mana Nalbandian P. 13

Bibliothèque des Finances
- Nouveaux arrivages P. 15

Médias
- Les fonctionnaires témoignent P. 15

Départ
- Dr. Habib Abou Saki P. 16
- M. J-F. Bijon P.17
- M. Tuan Nguyen P.18

Vie du Ministère P. 18

Biographie

M. Alain Bifani

M. Alain Bifani vient d'être nommé ***Directeur Général au Ministère des Finances.***

M. Bifani a trente deux ans. Il a fait ses études supérieures à l'Ecole des Hautes Etudes Commerciales (HEC) à Paris où il a obtenu une Majeure de finances. Il est également ingénieur diplômé de l'Ecole Supérieure d'Optique (Paris).

M. Bifani est trilingue maîtrisant parfaitement l'arabe, le français, et l'anglais. De plus, il parle couramment l'espagnol qu'il a étudié pendant deux ans.

M. Bifani a déjà beaucoup d'expérience dans le domaine de l'économie et des finances. Il a travaillé au sein de diverses institutions et a occupé plusieurs postes de responsabilité auprès de banques tel que ABN Amro Bank, Beyrouth, où il était responsable auprès des département de crédit, du 'Correspondent Banking' et de trésorerie, et de grandes sociétés de conseil telle que Arthur Andersen où il s'occupait d'audit et de conseil financier, et SOFRES où il s'occupait de sondages et études politiques, et dernièrement à la Thomson Financial Bankwatch où il s'occupait d'études économiques et financières diverses.

M. Bifani est Président de la société Pitch SAL, Beyrouth. Il enseigne depuis 1995 à l'Université Saint-Joseph, Beyrouth, où il est responsable de l'enseignement de Finance en troisième et quatrième années à la Faculté d'Economie et de Management à la Faculté de Gestion. Il a également enseigné en 1997 et 1998 au Centre d'Etudes d'Assurances.

M. Bifani a publié de nombreuses études et jouit de même d'une expérience dans le domaine de la presse. Il est responsable de la rubrique Economie à l'Orient Express, un mensuel francophone, et contribue au Lebanon Report, un trimestriel anglophone, où il est membre du comité d'édition.

Mlle Lamia El-Moubayed

L'équipe de ***l'Institut des Finances*** souhaite la bienvenue à son nouveau ***Directeur Adjoint, Mlle Lamia El-Moubayed***, qui a rejoint l'équipe à la fin du mois d'avril suite à un processus de recrutement et de sélection qui a débuté en novembre 1999.

Mlle Moubayed a trente trois ans. Elle est titulaire d'une Maîtrise en économie et développement de l'Université américaine de Beyrouth. Elle est trilingue et parle couramment l'italien. Elle a participé à plusieurs programmes de formation continue, conférences et séminaires et a obtenu plusieurs prix d'excellence ainsi que la bourse de recherche McNamara de la Banque Mondiale pour l'année 1998.

Mlle Moubayed jouit d'une vaste expérience dans le domaine du développement. Elle a occupé durant les derniers douze ans des fonctions de chercheur et de gestionnaire de projets avec le secteur privé libanais et au sein d'organismes internationaux notamment à l'ESCWA et au PNUD. Elle a également entrepris un nombre important de consultations avec les agences des Nations Unies.

Les problèmes économiques, fiscaux et financiers ont mobilisé une bonne partie de son parcours professionnel. Elle a participé à la conception, organisation et suivi de projets y compris la conception et conduite de différentes enquêtes et études, la mobilisation de fonds, la conception d'outils informatiques et surtout la mise en place d'activités de formation et d'information.

Mlle Moubayed connaît de près l'administration libanaise grâce à son travail au sein du projet de réhabilitation de l'administration publique où elle a occupé le poste de Coordonateur du projet. Ceci lui a permis d'accompagner les changements au sein de l'administration et de suivre de près les enjeux liés au processus de modernisation, en particulier la modernisation des outils de travail et la formation du personnel, et de collaborer étroitement avec des Ministres et hauts fonctionnaires de l'administration libanaise.

Nous souhaitons à Mlle Moubayed la bienvenue à l'Institut et bonne chance pour sa mission.

...TVA...

Les participants à la formation, le formateur et le Directeur de l'IDF, M. Jean-François Bijon

Une formation particulièrement importante a été organisée à l'Institut des Finances entre le 24 et le 26 février 2000, au cœur d'un sujet d'actualité primordial, la TVA.

A l'instar du Marocain Mohamad Fathi qui a déjà introduit la TVA à l'IDF, le formateur tunisien Mohamad Ali Ben Malek a évoqué des généralités avant de présenter l'application de la TVA dans son pays. Le problème des taxes en général, le mode de leur prélèvement, etc... ont été étudiés en détail.
Le code de l'impôt, l'organisation des lois et leurs amendements ont de même été abordés. L'impôt sur le revenu a été réparti en plusieurs catégories suivant le revenu...
Concernant l'expérience tunisienne relative à la TVA, les explications ont porté sur les études menées et la stratégie abordée, remontant à 1980. La répartition du taux d'imposition, à savoir quels seront les sujets assujettis obligatoires, partiels et non assujettis, fut clairement exposée par le formateur, assisté d'exemples vivants.

Mohamad Ali Ben Malek

Finalement, les participants au cours se sont montrés très satisfaits des informations apportées et présentées nettement, dans une ambiance d'harmonie parfaite.

H.K

FORMATION

Entretiens Annuels

A votre avis...

Quel âge a cette dame?

Pour vous aider un peu

Est-ce une vieille dame toute ratatinée, qui semble avoir perdu ses dents?
Ou le profil d'une jeune femme?
Les points de vue diffèrent, et pourtant toutes les interprétations sont justes. Cette expérience démontre qu'il est possible de considérer une même situation de façons différentes. A travers cet exemple, et d'autres, simples mais représentatifs, les participants aux séminaires sont invités à prendre en compte l'avis de leur collaborateur...

La mise en œuvre des entretiens annuels visant à déterminer avec précision les fonctions et les conditions de travail des fonctionnaires au Ministère des Finances est actuellement en cours. Ce recensement de longue haleine, mais de grande efficacité, s'effectue à travers tout le Liban et concerne tous les agents. L'équipe de l'Institut des Finances intervient dans la formation préliminaire des responsables hiérarchiques qui feront passer un entretien annuel à chacun de leurs collaborateurs directs. Ces responsables seront également entendus par leur chef qui pourrait même être le Directeur Général.
Pour l'instant, tout va bien: cette mission s'accomplit comme prévu! Les questionnaires circulent parmi les fonctionnaires qui réagissent très positivement devant cette tâche qui leur est confiée.
Cette démarche intervient fort à propos pour permettre d'examiner de plus près les rouages du système et "rafraîchir" le travail de chacun. La gestion des ressources humaines instaurée au sein du Ministère des Finances a pour objectif d'optimiser l'efficacité dans l'institution, grâce à une plus grande implication de tous ses agents. A noter que les résultats de ces entretiens paraîtront dans le prochain numéro, "Spécial Synthèse des Entretiens Annuels".
Tout laisse à penser que les autres Ministères suivront cette initiative ambitieuse et nécessaire dont on peut déjà prévoir les apports constructifs pour les agents du Ministère et à terme l'ensemble des Libanais...

H.K

Mme Ghandour donnant un séminaire

Participants à Tripoli

Mme Rana Sultani

Formations techniques préparées par les Chefs de Département

Mme Evelyne Massara, Chef du Département de l'Impôt Indirect, et M. Iskandar Samara, Chef du Département du Droit de Succession, ont donné un aperçu sur les formations qu'ils ont préparées en collaboration avec l'Institut des Finances. Dans les entretiens qu'ils ont eu la gentillesse de nous accorder, ils ont en effet rendu compte de la présence des fonctionnaires, de leurs réactions et de l'apport de ces cours.

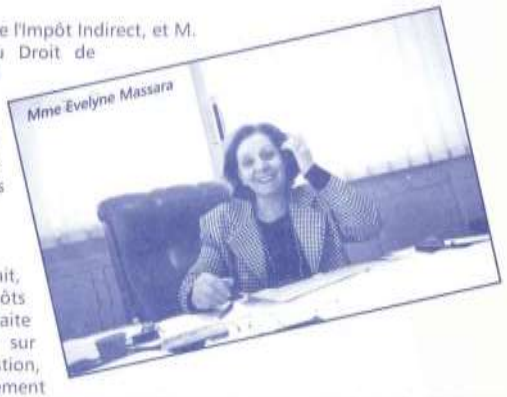
Mme Evelyne Massara

Le cours donné par Mme Massara concernait, comme sa spécialité le laisse deviner, les impôts indirects. La formatrice s'est montrée très satisfaite du succès de la formation. En insistant sur l'efficacité et l'importance des sessions en question, elle a signifié que le cours était extrêmement nécessaire à tous les fonctionnaires concernés par la perception des impôts. Celle - ci se fait inéquitablement, toujours selon la formatrice qui a déploré l'ignorance des lois et leur application inégale dans les différentes régions. "Les fonctionnaires devraient connaître les lois pour être préparés à leur travail, qu'ils apprennent en fait uniquement par l'expérience". La formation s'impose donc comme moyen de parvenir à une application homogène des lois, tout comme point de contact entre les fonctionnaires, venus des quatre coins du pays. Mme Massara a signalé que les cours se sont avérés très efficaces, et que les fonctionnaires ont beaucoup appris, vu la multitude et la spécificité des lois et des impôts indirects, dont elle a donné plusieurs exemples (c.f liste encadrée).

"Les fonctionnaires qui ont assisté aux cours sont ravis, ils nous appellent régulièrement pour poser des questions. Les formations servent donc aussi à améliorer les relations entre fonctionnaires et responsables; elles leur permettent de mieux faire connaissance. Nous espérons que l'Institut des Finances va élargir le cercle des participants. Des formations plus poussées permettraient de tendre vers notre but double: unifier l'application des lois et apprendre à dialoguer et à discuter les lois." Telle fut la conclusion de Mme Evelyne Massara que nous remercions vivement de sa collaboration malgré toutes ses occupations accaparantes.

Les impôts et taxes indirects comprennent actuellement:

-Le droit de timbre
-La taxe spéciale sur les assurances
-La taxe sur les sociétés
-La taxe sur les publicités
-La taxe sur la loterie
-Les impôts et le droit de licence sur l'alcool et les boissons alcooliques
-La taxe sur les boissons non alcooliques
-Les taxes sur les billets de voyage et le timbre de départ
-La taxe sur les cartes de jeux
-La taxe sur le ciment et le plâtre
-La taxe sur les spectacles et les loisirs et le droit de licence
-La taxe de 5% sur les factures de restauration, de boisson et de logement
-La taxe sur les jeux et paris (les jeux du Casino du Liban et l'hippodrome)
-Les taxes sur le droit de rentrée aux sites touristiques
-Les taxes sur les machines de jeux: flipper, video game, bingo...

Le Chef du Département de Droit de Succession, M. Iskandar Samara a, quant à lui, fait état de l'atmosphère et du déroulement des formations en matière de droit de succession ou droit de mutation. Ambiance de travail qu'il a lui aussi qualifiée d'harmonieuse et efficace.

Il faut noter que le formateur avait suivi une session à l'IIAP à Paris (Institut International d'Administration Publique) et que le succès du cours qu'il a donné a été confirmé par tous les participants.

M. Samara a précisé que les participants à ce cours étaient des contrôleurs et des contrôleurs en chef au Ministère des Finances. Le rendement de cette formation fut tel que le formateur reçoit régulièrement des demandes de la part des fonctionnaires pour des sessions supplémentaires. A noter que M. Samara approuve cette suggestion de leur part, plus, il en voit la réalisation nécessaire. Le but: uniformiser le mode de travail dans tous les départements du Ministère des Finances.

Trois étapes semblaient essentielles au formateur:
-Des propositions d'amendements des lois
-L'étude des lois et leur discussion
-L'échange de points de vue

L'Institut des Finances est d'après M. Samara le seul moyen de remettre à jour les fonctionnaires à ce propos et de leur permettre de communiquer entre eux. Des formations similaires, à raison de deux à trois fois par an, permettraient, toujours selon lui, de poursuivre ce contact et de suivre de près les amendements régulièrement apportés aux lois. Il conclut par les termes suivants:

"Finalement, l'efficacité et le rendement dans le travail exigent une compréhension et une bonne assimilation des lois. Les formations visent à améliorer non seulement la quantité, mais surtout la qualité du travail..."

H.K

Intervention de l'Administration des Douanes en matière de TVA - La TVA - par Sélim Nassif

Quel sera le rôle de la douane en matière de TVA au Liban? La TVA sera-t-elle une source de recettes suppléant les droits de douane à l'importation ou se substituant à ceux-ci? Si la majeure partie de la TVA "libanaise" sera perçue lors de l'importation, peut-on parler au niveau de la terminologie, d'une "TVA douanière"? Autant d'interrogations que posent aujourd'hui les douaniers au moment de l'instauration de cette nouvelle mesure fiscale.

Il n'est certes pas facile dans ce contexte, et avant la version finale du texte concernant cette taxe, de proposer aux lecteurs des réponses bien précises, ou de mettre à bout des règles et des solutions. Toutefois, il est toujours convenable d'esquisser le cadre général présumé pour l'intervention de l'Administration des douanes en mettant l'accent sur quelques particularités et définitions.

1e - Principes généraux.

1- La TVA est une taxe qui frappe les transactions commerciales industrielles ainsi que les prestations de services à tous les stades. Elle n'est perçue, en fait, que sur la valeur de la marchandise vendue, mais elle est partiellement acquittée par tous les intermédiaires ayant concouru à l'importation ou à la distribution de cette marchandise, jusqu'à sa livraison à la consommation. Donc, la taxe payée au trésor sera égale à:
TVA sur ventes - TVA sur achats.

2- Le mécanisme de la TVA constitue, dans son aspect comptable, ce qu'on appelle la TVA récupérable ou déductible. En effet, cette taxe est soustractible selon un mode de calcul qui oblige les fournisseurs à faire apparaître sur leurs factures, distinctement, le montant de la TVA.
Il convient de noter, que dans la pratique, l'entreprise ne calcule pas la TVA sur la valeur ajoutée (frais + bénéfices) mais elle détermine la taxe sur ses ventes (TVA récupérée) et retranche la TVA payée sur ses achats de biens et de services (TVA déductible). Le solde ainsi calculé par l'entreprise doit être reversé par elle à l'Etat.

3- La TVA, conçue pour être prélevée en régime intérieur au profit du Trésor, sera applicable également aux marchandises importées. Le recouvrement de cette taxe sur les importations sera confié à l'Administration des Douanes pour "des raisons de commodité et de logique fondées sur le souci d'appréhender en un acte unique et au moindre coût le fait générateur de l'impôt douanier et de la redevance fiscale". Dans une première approche, la comparaison entre la TVA intérieure et la TVA à l'importation montrent bien que l'on se trouve avec la dernière, en présence d'un impôt qui ressemble au droit de douane puisqu'il est perçu en même temps et selon les mêmes règles douanières. Cette similitude se trouvera d'ailleurs renforcée par le fait que sur le plan contentieux, les infractions à la TVA, à l'importation ou à l'exportation, seront constatées, instruites, jugées comme en matière de droits de douane selon les règles du contentieux douanier. Þ

Il est à noter donc, que pour les infractions en matière douanière, la définition des droits compromis ou éludés va s'étendre à la TVA "douanière". De même, il est à signaler que ces mesures sont déjà appliquées dans les pays qui ont introduit la TVA dans leur système fiscal.

Vu sous cet angle, nous examinerons sous la rubrique suivante les particularités de cette nouvelle taxe "douanière".

2e- Les particularités de la TVA "douanière"

1- La direction de la TVA au Liban sera confiée à une unité au sein de l'administration fiscale (Direction du Revenu), qui aura la tâche de vérifier si les biens et services ont bien supporté la taxe à tous les stades de commercialisation. Par contre, les services douaniers se verront contrôler une étape du circuit économique d'une marchandise en percevant la TVA lors de son importation. Cette taxe sera alors perçue sur la valeur totale des biens. Quand ceux-ci seront commercialisés sur le territoire national, ils seront taxés, lors des différentes transactions et la TVA sera alors reversée aux services fiscaux sous déduction de la TVA payée à l'importation (perçue par la douane).

2- Sauf dispositions contraires, tous les biens importés seront soumis à la TVA lors de l'importation. Et comme ces biens peuvent être placés sous divers régimes suspensifs douaniers, la taxe devient exigible au moment de la mise à la consommation. Donc l'Administration des Douanes va recouvrer cette taxe aux frontières selon les règles douanières.

La déclaration douanière, déposée lors de l'importation, sera utilisée en même temps, pour la liquidation des droits de douane et de la TVA, et elle sera utilisée ultérieurement comme justificatif pour la vérification du paiement de cette taxe à l'importation.

Il y a lieu de noter, que le fait générateur de la TVA, n'intervienne, qu'au moment de dépôt de la déclaration douanière.

3-Une particularité concernant la perception de la TVA mérite d'être soulignée : en matière d'importation, la règle du décalage applicable en régime intérieur (délai de 3 mois ?) n'existerait pas. Les marchandises importées étant le gage des droits, celles-ci ne seront libérées que si les droits et taxes sont payés comptant ou garantis.

4-En matière tarifaire, et sauf des cas d'exonération bien précis, les biens importés seront soumis à la TVA quelle que soit leur origine ou leur destinataire. Donc les marchandises bénéficiant d'un régime de préférence tarifaire des droits douaniers par application des conventions bilatérales ou multilatérales, seront désormais soumises à la TVA. De même, pour les marchandises bénéficiant des régimes de faveur (Roumouz) elles seront taxées à la TVA lors de leur importation.

5-L'assiette de la valeur taxable pour la TVA, sera composée de la valeur déterminée par la douane plus le montant des droits de douane (probablement c'est la valeur en douane franco-frontière, sans les frais accessoires jusqu'aux premières destinations à l'intérieur du pays).

Si la marchandise importée bénéficie d'un régime de préférence tarifaire, comme sus-mentionné, il faut, pour arriver à la valeur imposable, prendre en considération le taux normal de droits qu'elle devait payer sans le privilège accordé. Donc la base taxable = valeur en douane + le montant des droits de douane exigibles en tarif normal.

6-En matière d'exportation, l'intervention de la douane serait plus simple mais très sensible. En effet, elle va contrôler la sortie effective des marchandises afin d'éviter que celles-ci ne soient pas reversées à la consommation intérieure, ou bien afin qu'il n'y aie pas « d'exportation fictive » -selon le jargon douanier- qui auront des conséquences graves sur la TVA en régime intérieur. Dans cette optique, nous passons à une troisième rubrique qui explique quelques risques de fraude.

C-Les risques de fraude

1- Il est évident que le rendement de la TVA sera fonction de l'activité économique. Les mesures d'application ainsi que le taux de la TVA, auront des effets sur le comportement des agents socio-économiques et par la suite, sur les risques de fraudes. Cependant, il convient de faire quelques réserves en ce qui concerne l'impact de cette nouvelle taxe, car sur ce plan, se pose le problème de la limite de la pression fiscale supportable par les citoyens. Lorsque cette limite est dépassée, les agents socio-économiques trouveront toujours les moyens pour échapper à l'impôt, et la fraude fiscale risquera de se généraliser.

Dans la conjoncture actuelle, il faut prendre en considération, au moins, la pratique de 2 types classiques de fraude : la contrebande suite à un détournement de trafic pour certains produits, et les fausses déclarations de valeur à l'importation et à l'exportation.

2- Théoriquement, la TVA est un impôt difficile à frauder du fait même de sa technique (paiements fractionnés) puisque la facture du fournisseur sert de justificatif de la déduction au stade suivant. Les intérêts des deux parties sont en principe "contradictoires", du fait que la dette du premier à l'égard du Trésor devient la créance du second sur le Trésor.

Pour échapper au mécanisme de contrôle, les fraudeurs ont recours d'habitude aux achats et aux ventes sans factures, où le produits est réglé en espèces.

Une autre technique de fraude existe aussi, comme celui de l'émission d'une facture "fictive" (c.à.d sans qu'il y ait transaction) pour couvrir une quantité introduite frauduleusement à l'intérieur du pays.

3- Des risques de fraude, en matière douanière, directement liés au système d'application de la TVA, peuvent être:

Un- Les minorations ou les majorations de la valeur.

Deux- Les minorations ou les majorations de quantités.

A l'importation, les minorations de valeur auront une incidence directe sur le montant des droits

d'importation exigibles (y compris la TVA). Si le redevable n'est pas assujetti à la TVA, en régime intérieur, le risque de fraude sera élevé du fait de son avantage à échapper au contrôle par le système.

Donc l'incidence d'une fausse déclaration de valeur se chiffre au montant du moins perçu lors du dédouanement.

Par contre, si le redevable est un assujetti à la TVA, le risque de fraude sera, en principe, moins élevé car la TVA payée en douane se récupère au stade suivant de la revente intérieure.
A l'exportation, les majorations de valeur auront une incidence directe sur le remboursement de la TVA. Et là, nous croyons que cette technique de fraude risquera d'être la plus pratiquée par les fraudeurs en matière de TVA (cas similaire à la Turquie).
4-Les minorations de quantités à l'importation ou les majorations de quantités à l'exportation peuvent être, à notre avis, la technique de fraude la plus avantageuse et pourra présenter le risque le plus élevé. En effet, la minoration de quantités à l'importation, pourra dissimuler la matière imposable et être la source de circuits de vente «sans facture ». En revanche, à l'exportation, les majorations de quantités peuvent couvrir une vente sans facture sur le territoire national, ou bien ouvrir le droit à la déduction ou remboursement, sans écarter toutefois la possibilité de combiner les deux hypothèses.

En conclusion, la nouvelle loi de la TVA gardera à l'Administration des Douanes les attributions suivantes :
a-La perception de cette taxe sur les marchandises importées (estimation prévue à 75% de l'ensemble des recettes TVA)
b-La délivrance du titre justificatif du paiement de la TVA à l'importation (ex. La déclaration ou autre document) permettant la déduction de cette dernière, si l'importeur est un assujetti.
c-La délivrance du titre justificatif à l'exportation (affaires exonérées ou déductibles).
d-Le contrôle de l'exactitude des déclarations douanières. Ce contrôle sera exécuté à deux niveaux :
-En temps réel (c.à.d. en présence de la marchandise). Le contrôle «immédiat » portera sur la vérification physique des biens afin de s'assurer de l'exactitude de tous les éléments de la déclaration.
-En temps «différé », la révision s'opère sur les déclarations douanières. Ce contrôle documentaire différé sera complété par un contrôle «à posteriori » dans les bureaux des usagers (importeurs, exportateurs)

A noter enfin, que le rôle essentiel du contrôle douanier en matière de TVA permet en outre, de faire échec aux tentatives d'évasion du circuit de cette taxe. Ce contrôle devra reposer sur la coopération et l'harmonisation en la matière avec le service concerné au Ministère des Finances.

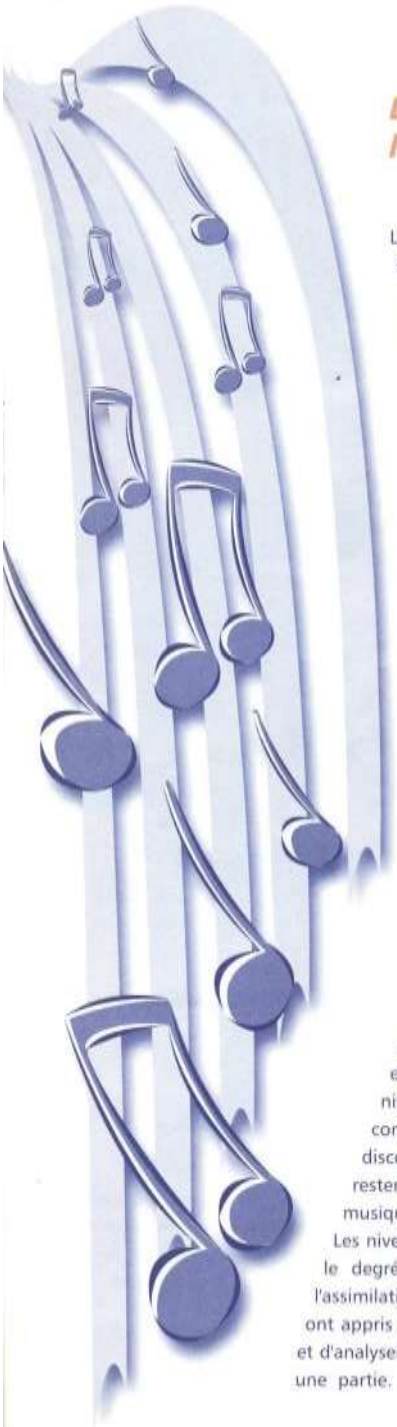

La musique, du compositeur à l'auditeur - par Fouad Awad

L'homme perçut la musique instinctivement; Il la créa par besoin de s'exprimer de manières différentes. Des différents sons auxquels il eut recours, jaillissaient le besoin de se relaxer, la tristesse dans les situations difficiles, la douleur lors des séparations et l'amour de la patrie en période de guerre... Autant d'émotions que de conditions selon les fluctuations de la vie. Ce mode d'expression évolua à travers l'histoire, jusqu'au stade où il en est de nos jours: une phase où la musique est désormais langue, lue, écrite, gérée par des règles et permettant d'exprimer les émotions de l'homme.

La langue qu'est devenue la musique a acquis à travers le temps de la matière d'expression. Celle-ci est formée à la base de vibrations émises par les corps sonores et transmises par l'oreille au cerveau humain où a lieu l'interprétation des émotions, perçues par l'auditeur d'une manière positive ou négative. La qualité et le raffinement de ces ondes varient suivant la possibilité de les mesurer scientifiquement. Ces sonorités sont dévaluées lorsqu'il devient difficile de mesurer leur répercussion et qu'elles sont plutôt proches du bruit.

Le recours aux sons ne se limite pas à la langue musicale seulement. Toutes les langues parlées utilisent les sons pour exprimer les diverses émotions. Toutefois, la différence réside dans le fait que les langues parlées comportent des expressions et des tournures précises, qui varient d'une langue à une autre, mais qui transmettent clairement telle idée ou telle émotion. Par contre, les sons utilisés par la musique peuvent rester ambigus, ne pouvant être concrètement traduits comme pour le cas des langues parlées.

Il n'empêche que la musique est capable de toucher les émotions et d'atteindre les profondeurs de l'âme, où nulle autre langue ne pourrait pénétrer. Cet aspect mystérieux de la musique enrichit les possibilité de son interprétation. Cette subjectivité dans sa perception est appelée "le goût de la musique". Ceci dit, on devrait préciser que le niveau d'appréciation de la musique de l'auditeur doit égaler celui du compositeur, pour que le premier ne soit pas un étranger à écoutant un discours dans une langue qui lui est inconnue. Malgré ce fait, beaucoup restent à l'écoute, fascinés par les mystères et la magie que renferme la musique dans son écoulement.

Les niveaux varient suivant les personnes dans leur assimilation et leur goût, le degré de réceptivité n'étant pas le même chez tous. Chez certains, l'assimilation est totale vu leur connaissance parfaite de la musique, surtout s'ils ont appris à la connaître depuis leur enfance. Ceux-ci sont capables d'apprécier et d'analyser chaque morceau qu'ils écoutent, et probablement d'en retenir toute une partie. D'autres se suffisent dans le plaisir d'écouter une forme globale

ambiguë de la musique, incapables de l'analyser ou d'en retenir quoi que ce soit. Ils seraient même incapables de détecter quelque lacune ou variation apportée à un même morceau repris plusieurs fois. En bas de la pyramide, figurent les personnes totalement désintéressées de la musique. Ce manque d'intérêt est maladif. Ces personnes ne peuvent distinguer les grincements vulgaires des symphonies ou des fameuses opérettes. Ceci serait dû à un manque de culture à cause d'une absence totale des concerts ou à des lacunes dans l'éducation musicale au cours de l'enfance. Cette éducation ne peut pas être regagnée plus tard. On pourrait dire de ces gens: la musique leur glisse sur la tête comme la rosée sur les feuilles de choux.

Chacun devrait, même si l'assimilation de la musique n'est pas parfaite, pouvoir interpréter de la musique les émotions codées et des idées assez définies. Comme l'amour, la musique est un état émotif, un ensemble de sensations intérieures imprécises. Une fois ressenties, ces informations sont une forme de rétribution à l'auditeur. Dans le cas d'absence de cette perception, le sentiment de l'auditeur peut varier du manque à la frustration. La musique est donc une arme à double tranchant. Le goût de la musique est une forme d'interaction entre ce qui est écouté et toute la mémoire qu'a emmagasinée l'auditeur en musique au cours du temps...

Divers

*Le Conseil des Ministres Libanais a désigné M. Antoine Mouawad, membre du Conseil Supérieur des Douanes, et M. Sélim Nassif, contrôleur en chef de la fraude, à la session 171 du Comité Permanent de l'Organisation Mondiale des Douanes à Bruxelles du 10 au 14 avril 2000.

*Suite à la convocation de la Commission Européenne et de la Direction Générale des Douanes et des Impôts Indirects, le congrès "Marinfo" a eu lieu à Marseille - France, au sujet du contrôle de la Fraude Maritime dans les pays Méditerranéens. M. Antoine Mouawad, membre du Conseil Supérieur des Douanes, et M. Sélim Nassif, contrôleur en chef de la fraude, y ont représenté le Liban.

PAR LES

La Taxe sur la Valeur Ajoutée - par Maria Nalbandian

Maria NALBANDIAN
Direction des recettes
Direction générale des Finances

Dans les années 60, la taxe sur la valeur ajoutée ou TVA n'était pas utilisée largement. Les pays comptaient sur les impôts directs principalement, tel que l'impôt sur le revenu, pour produire des recettes capables de couvrir les dépenses du gouvernement. Comme les investissements et le commerce international augmentaient et devenaient de plus en plus importants, le talent des investisseurs les conduisait vers plusieurs régions à travers le monde. Les pays à hauts impôts directs souffraient de l'exode des gens talentueux qui changeaient les lieux de leurs travaux dans le but d'économiser des impôts. Les impôts élevés réduisaient la volonté des gens pour le travail, l'épargne et l'investissement. La charge des impôts directs élevés a porté les entreprises à investir ailleurs, là où la charge des impôts est moins lourde. Toutefois, ces impôts sont à effet cascade : avant la TVA, l'impôt s'ajoutait sur le prix final d'un produit dont les achats avaient déjà été taxés, et jusqu'à ce que le produit atteigne le consommateur final, le taux d'imposition effectif sur le produit final serait beaucoup plus que le taux nominal. Le résultat était un changement mondial vers des impôts directs inférieurs, et une distribution plus modérée du fardeau de l'impôt entre impôts directs sur le revenu et impôts indirects basés généralement sur la consommation tel que la TVA. La préférence était pour la TVA dans les propositions de réformes de l'impôt dans les périodes passées.

Par rapport au Liban, la mondialisation, l'adhésion souhaitée à l'Euro-Med et au traité de l'OMC exigera dans les quelques années à venir, l'élimination graduelle des taxes douanières, d'où la nécessité de développer d'autres sources de revenu, comme la TVA. L'insertion de la TVA dans le système fiscal libanais est une opération incontournable. Ceci a poussé l'Etat à préparer le projet d'implantation de la TVA qui va démarrer au début de janvier de l'année 2001. Et comme les taxes douanières assurent plus de 40% des recettes publiques, l'Etat en contrepartie, s'est vu dans la nécessité de trouver une taxe qui puisse les remplacer. Le problème ne réside donc pas seulement dans la substitution de la TVA aux taxes douanières, mais encore dans l'instauration d'un système de TVA efficace et juste.

Principe de la TVA

La TVA est un impôt indirect appliqué sur les biens et les services consommés, et dont la collecte est assurée par les entreprises pour le compte de l'Etat. La TVA est un impôt sur la consommation et c'est une réforme des impôts qui est indolore. Une opération est soumise à la TVA lorsqu'elle constitue une livraison de biens ou une prestation de services. L'impôt est payé quand l'argent est dépensé et non quand il est épargné ou investi dans une capacité productive. L'opération doit être réalisée à l'intérieur du pays, par une personne morale ou physique, agissant à titre individuel. Le prix d'achat réglé par le consommateur est majoré d'une somme correspondant à un pourcentage du prix initial. Le consommateur paie donc une charge supplémentaire que l'entreprise perçoit mais ne conserve pas puisqu'elle la reverse ensuite à l'Etat. Les entreprises jouent alors un rôle de collecteur d'impôt pour le compte de l'Etat. Seul, le consommateur dit « final » acquitte véritablement la TVA, car pour les intermédiaires, l'impôt est déductible donc neutre.

Impact de la TVA

- La TVA est conçue pour encourager la croissance économique puisqu'elle favorise l'investissement.

- La TVA ne taxe pas les investissements et les épargnes puisque c'est un impôt sur la consommation, au contraire de l'impôt sur le revenu qui frappe les profits même quand ils sont réinvestis. La TVA est payable par les personnes quand l'argent est dépensé et non quand il est gagné. Ceci encourage les épargnes et les investissements au lieu de la consommation, récompense les entreprises et fortifie la stabilité économique.

• La TVA taxe seulement la consommation à l'intérieur du pays. Les exportations ne sont pas taxées, mais les importations le sont. Ce qui encourage l'exportation et améliore la compétitivité-prix des produits exportés.

• La TVA contrôle en elle-même la fraude et l'évasion fiscale. L'impôt est collecté à chaque étape de la production. Si une entreprise sous-déclare la valeur de sa production et par conséquent l'impôt qu'elle doit payer, cela réduit alors l'impôt que doit payer son fournisseur et conduit à une différence d'impôts que l'entreprise doit supporter.

• La TVA est une source de revenu plus stable que beaucoup d'autres sources d'impôts. Par exemple, une taxe à la vente au détail est rassemblée à l'etape définitive du processus de production, quand les marchandises ou les services arrivent au dernier consommateur. Si le détaillant ou le consommateur évitent la taxe à la vente au détail, le montant entier de l'impôt est perdu. Egalement, l'impôt sur le revenu n'a pas un système personnel de contrôle. Beaucoup d'ouvriers indépendants réussissent à minimiser l'impôt qu'ils paient sur leurs revenus, bien que les ouvriers salariés ne puissent pas le faire. Finalement, il faut dire que les impôts directs varient avec les cycles économiques tandis que la TVA dépend seulement du nombre des gens qui consomment, qui est moins affecté par les différents cycles.

• La TVA minimise les distorsions économiques puisqu'elle couvre toute la consommation des marchandises et des services, et fait entrer un montant donné de revenu avec un taux d'impôt relativement inférieur aux autres taux. Le fardeau de paiement ne sera pas très lourd sur les consommateurs. La TVA n'influe pas sur la consommation et les décisions de production, parce-qu'elle affecte moins les prix relatifs des marchandises et des services que l'impôt sur le revenu, à condition qu'elle soit appliquée à un taux unique. Donc, elle ne perturbera pas l'allocation des ressources, par exemple le choix entre le travail et les autres facteurs de production. Par conséquent, les ressources peuvent être appliquées là où elles sont le plus économiquement productives, et non pour des considérations fiscales, là où elles sont les moins imposées.

• L'implantation de la TVA est suivie généralement d'une augmentation de prix qui devra se stabiliser après un certain temps. L'expérience des autres pays comme la nouvelle Zélande et le Japon montre que l'implantation de la TVA conduit habituellement à une seule augmentation de prix. En outre, une étude effectuée par le Fonds Monétaire International dans quelques pays sur les prix après introduction de la TVA montre que dans certains pays, l'impact de la TVA était faible, et dans d'autres plus important. L'implantation de la TVA ne devrait pas élever fortement le taux de l'inflation, à condition que la seule augmentation des prix n'affecte pas le ratio salaire/prix. La réduction des impôts directs due à l'implantation de la TVA améliorera la rentabilité des firmes, et leur permettra de transmettre une partie de leurs économies d'impôt aux consommateurs.

Au plan libanais

L'instauration de la TVA au Liban se présente comme une nécessité. En premier lieu, elle est la seule source de revenus qui puisse remplacer les taxes douanières suite à l'adhésion souhaitée du Liban à l'Euro-Med, l'OMC et aux efforts du monde entier vers la mondialisation et la globalisation. En second lieu, elle s'impose comme un élément primordial dans les étapes de la réforme fiscale qui englobe, outre la TVA, des projets de privatisation, de gestion de la dette publique, etc... Par suite, la TVA présente l'avantage de pouvoir s'adapter avec les circonstances propres à chaque pays surtout pour le Liban qui passe actuellement par une période économiquement difficile.

L'équipe de travail chargée des études préliminaires à l'implantation de la TVA se charge des études juridiques, administratives, comptables et économiques. La loi est dans sa phase d'achèvement, et elle sortira dans le plus proche délai, en fixant le seuil d'imposition, le taux d'imposition, les opérations imposables, les exemptions, les exonérations, les déductions, les obligations des redevables, etc... D'autre part, un guide général de la taxe ainsi que des guides spécialisés sont en phase de rédaction pour donner aux contribuables les réponses à toutes les questions qu'ils peuvent se poser.

BIBLIOTHEQUE

Nouveaux arrivages

La Bibiothèque des Finances annonce l'arrivage des toutes dernières publications en langue française en économie et finances. Un lot de plus de cent livres portant sur les domaines économiques, financiers, informatiques, assurances, comptabilité et autres ont été récemment acquis.
Vous pouvez emprunter ces livres ou les consulter sur place à la Bibliothèque des Finances- Institut des Finances tous les jours du lundi au jeudi de 8h à 18h et les vendredis de 8h à 14h.
A signaler de nombreux titres concernant:

Internet:
- Internet et après? (Editions Flammarion)
- Créer et maintenir un service Web (Editions ADBS)
- L'Internet et le Marketing (Editions d'Organisation)

Commerce électronique:
- Créer et exploiter un commerce électronique (Editions Litec)

Mondialisation:
- Mondialisation, intégration économique et croissance (Editions Harmattan)
- Les marchés émergents (Editions Armand Colin)

Management:
- Déléguez efficacement (Editions First)
- Communiquez efficacement (Editions First)

EURO:
- Le guide EURO du comptable et du financier (Editions d'Organisation)

Divers:
- La certification ISO 9000 (Editions d'Organisation)
- Ces gestes vous trahissent (Editions First)
- Le guide du CV 2000

D.M

MEDIA

Les Fonctionnaires Témoignent

"Il est fort commun d'entendre les contribuables se plaindre de la bureaucratie du gouvernement mais le public a rarement la chance d'entendre l'autre partie défendre son point de vue.
Les rôles ont été inversés à l'Institut des Finances mardi lorsque les fonctionnaires du gouvernement ont pris la parole pour exprimer leur frustration de la manière selon laquelle certains citoyens se comportent à leur égard."
Ces propos du "Daily Star" font suite à la rencontre qui s'est tenue à l'IDF le mardi 9 mai entre les fonctionnaires du Ministère des Finances et les représentants des médias (The Daily Star, l'Orient-le-Jour, Assafir, El Liwa', Al Chark, El Mostakbal, Le Commerce du Levant, Al Iktissad wal A'mal)...
Reste à espérer que cette journée sera la première parmi une série d'évènements similaires au cours desquels le secteur public pourra s'exprimer en vue de valoriser l'effort quotidien fourni par le Ministère des Finances, l'Institut et les fonctionnaires pour améliorer le service à la Nation.

Dr. Abou Sakr

Entretien avec Dr. Habib Abou Sakr

Dr. Habib Abou Sakr, le Directeur Général des Finances au Liban au seuil de la retraite, a eu la bienveillance de nous donner une image de sa vie professionnelle et un aperçu sur ses projets personnels...

Q : Quelles étaient les responsabilités que vous assumiez ? Lesquelles étaient les plus intéressantes ? Les plus difficiles, surtout pendant les événements ?
R : Les responsabilités du Directeur Général du Ministère des Finances sont nombreuses et complexes, et je ne crois pas qu'il serait possible de les énumérer pour l'instant. Si vous parlez du travail dans les circonstances de l'époque, il présentait évidemment beaucoup de défis et de dangers. Au milieu de toutes les divergences, il fallait surtout travailler dans un Ministère des Finances uni. On devait de plus répondre sans retard aux obligations du Trésor envers les sources de crédit du pays et de l'étranger, dans des conditions particulièrement critiques. Ceci a permis de sauvegarder l'image du Liban et sa crédibilité à l'égard des organisations internationales et des pays étrangers et a encouragé les différents créditeurs à proposer l'appui et le financement nécessaires après la fin des événements.

Q : Comment étaient vos relations avec les fonctionnaires en général ? Quelle est votre opinion des défis quotidiens et à venir dans leurs fonctions ?
R : Les relations de travail se caractérisaient par la coopération et la persévérance dans le cadre des exigences d'une administration aux moyens limités. Concernant la situation des fonctionnaires, il reste des efforts à fournir autant sur le plan matériel que sur celui de la formation. Il est d'ailleurs impossible de dissocier la situation des fonctionnaires au Ministère des Finances des conditions de travail dans les autres administrations qui dépendent des autorités et des décisions qui entrent en jeu. Celles-ci devraient tenir compte des besoins et des ressources existantes.

Q : Quelles sont les réalisations dont vous vous estimez satisfait (achevées au cours de votre carrière) ?
R : Depuis le premier jour où j'ai pris en charge mes responsabilités, j'ai mis au point un plan de travail, que j'ai proposé au Ministre et au conseil des Ministres. Au fil des années, une partie en a été réalisée, contrairement à d'autres points, restés inachevés vu les circonstances. Tout le monde a participé aux tâches réalisées. J'espère que les progrès vont continuer, car c'est la vie, surtout de nos jours, où les changements perpétuels sont les faits de tous les jours.

Q : Si les moyens vous étaient permis, Quels changements auriez-vous aimé apporter?
R : Commencer par le commencement, c.-à-d. par le budget, et le privilégier dans les projets. J'aurais assigné à chaque ministère un programme spécial, avec un montant étudié prévu pour chaque opération. Evidemment, j'aurais imposé un système efficace pour le contrôle du coût et du travail... Ainsi, la structure de l'administration suivrait un programme bien précis, dont les objectifs et les ressources humaines et matérielles seraient définis, ce qui permettrait d'évaluer les réalisations et les coûts de chaque opération; une réforme financière accompagnerait la réforme administrative.

Q : Quels sont les projets personnels et /ou professionnels de Dr. Habib Abou Sakr après des années de service ?
R : Le Liban est connu pour le charme de sa nature. Jusqu'à présent, je n'ai pas eu l'occasion d'en profiter. Mon travail prenait le plus clair de mon temps. Aujourd'hui, "je renais," et je suis à la découverte de ce que j'ai omis de contempler et d'expérimenter. Pas plus de précisions sur mes projets, nombreux, c'est le moins que je puisse en dire.

Q : Pour la première fois, ûn jeune directeur est nommé pour la Direction Générale des Finances, Quels sont pour lui vos conseils et souhaits ?
R : Je souhaite au nouveau Directeur Général le succès dans son travail, car sa réussite représente celle de la nouvelle génération, qui doit à son tour prendre en charge les responsabilités publiques et nationales.

Q : "Hadith El Malia" est une aventure qui a débuté il y a déjà 3 ans. Quelles est votre évaluation de cet outil de communication du Ministère des Finances ? Avez-vous des suggestions à ce sujet ?
R : "Hadith El Malia" a du succès non seulement au sein du Ministère des Finances, mais aussi dans d'autres administrations publiques. C'est une réalisation dont on peut être fier. Mes suggestions: ajouter des rubriques scientifiques et des recherches pour assurer la mise à jour des fonctionnaires et la continuité de cet outil de communication du Ministère des Finances.

Q : Dr. Habib Abou Sakr : Conclusion ?
R : Je voudrais saluer toutes les personnes avec qui j'ai travaillé et qui ont beaucoup de mérite dans ce qui a déjà été entrepris. La vie est une continuité, et le rôle de l'un doit être automatiquement pris en charge par celui qui le remplace, comme le dicte la loi de la nature en perpétuel écoulement. La fonction publique ne doit pas être perçue dans le cadre d'une profession ou un intérêt personnel, mais plutôt dans l'esprit d'un Devoir National.

Ci-dessous un aperçu de la biographie de Docteur Habib Abou Sakr:

Docteur Abou Sakr est diplômé en Droit Public (après avoir obtenu une licence en Droit Libanais et Français) de l'Université Saint-Joseph - Beyrouth (Liban). Il est aussi titulaire d'un DESS en Droit Public et Finances Publiques de l'Université de Paris. Il débuta son long parcours dans la fonction publique comme contrôleur adjoint à la direction des Douanes (1956-1959), puis en tant que contrôleur à la Cour des Comptes (1959-1962). Après avoir occupé différents postes au Ministère des Finances, il en devint le Directeur Général, d'abord par intérim(1986-1992), puis officiellement en 1992. Il jouit de même d'une vaste expérience dans le domaine bancaire, et est l'auteur de nombreuses recherches et publications.

M. Bijon prend la parole

M. J-F Bijon

Après quatre années à servir le ministère des Finances libanais, je rentre en France au mois de juillet 2000.
Lorsque je suis arrivé en juin 1996 avec ma famille, je devais rester deux ans à Beyrouth. Bien évidemment, je suis tombé amoureux du Liban. Et bien entendu je me suis passionné pour l'effort de modernisation entrepris par les fonctionnaires du ministère des Finances. En 1998, il a donc été convenu que je resterai une année supplémentaire, la dernière. Et puis en 1999, il a été convenu que je resterai encore une année supplémentaire. Pour être sûr que ce serait vraiment la dernière année, il a été décidé d'embaucher à l'Institut des Finances un directeur adjoint qui assurerait un nouveau souffle après mon départ. Je salue donc l'arrivée de Lamia El-Moubayed, dont on a dit que le seul défaut est d'avoir moins de quarante ans. Les anciens savent avec moi que c'est un défaut dont on finit généralement par se corriger.

Pratiquement tous les fonctionnaires de la Direction Générale des Finances, de la direction du Cadastre et des Services Fonciers , ainsi que la majeure partie des fonctionnaires des Douanes ont participé depuis quatre ans à des actions de formation continue. Je me considère donc comme un témoin privilégié de l'effort entrepris par le Service Public libanais pour s'adapter au service du public et à la modernisation des méthodes de travail. Je veux à ce titre témoigner du travail extraordinaire déjà entrepris et je le ferai auprès de tous mes interlocuteurs dans le futur.

Il n'y a pas de situation bloquée au Liban; il y a au contraire une formidable adaptation en cours au 21e

DEPART

siècle moderne ainsi que l'invention d'une société originale. D'une façon humble et pragmatique, l'administration est entrée en mouvement. Ce mouvement, pour être amplifié, ne demande qu'un peu plus de foi. Il est aujourd'hui freiné par le doute. En tant qu'ami étranger, je considère que le doute est la seule vraie faiblesse libanaise. Chacun doute systématiquement des autres et finit par douter systématiquement de lui-même. L'administration libanaise a la qualité humaine et intellectuelle, elle a la culture et l'expertise lui permettant de devenir rapidement une référence mondiale du service de l'Etat et du citoyen. Elle doit décider d'y croire.
Il me reste à remercier chaque personne que j'ai rencontrée pour tout ce qu'elle m'a apporté. Je ne pourrai jamais le faire suffisamment.

Jean-François Bijon

Tuan s'en va!

Tuan Nguyen

Tuan Nguyen est un CSN (Coopérant du Service National) depuis février 99 à l'Institut des Finances. Il a pris en charge la gestion comptable et le suivi informatique de l'Institut. Tuan vient de terminer sa mission et nous a fait ses adieux le 27 avril dans une ambiance conviviale mais nostalgique...
L'IDF pour Tuan: "les filles sont très attachées à leur P.C! Le personnel est formé avec rigueur et travaille à longueur de journée, sans même se plaindre! D'ailleurs, c'est cette bonne humeur que j'apprécie chez les Libanais..."
La conclusion de Tuan fut simple mais chargée d'émotion: "l'Institut des Finances en particulier et le Liban en général, resteront dans mon cœur."

VIE DU MINISTERE

Fiançailles, Mariages, Naissances, Divers...

Fiançailles

•Mlle Maria Nalbandian (contrôleur fiscal en chef - Direction des Revenus) et M. Georges Khoury
•Mlle Hanadi Ghannam (Direction de l'ordonnencement) et M. Ahmad Kiyati.

Maria et Georges

Hanadi et Ahmad

Naissances

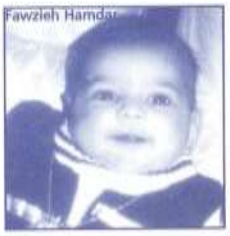
Fawzieh Hamdar

• Sarah Mardini, fille de Farida Mardini (contrôleur fiscal, Liban Nord)
• Jana Rifai, fille de Sawan Rifai (contrôleur fiscal, Liban Nord)
• Line Srour, fille de Julia Srour (contrôleur fiscal, Liban Nord)
• Karine Mahfouz, fille de Rania Abou Zeid - épouse de Iskandar Mahfouz (Fonds Bâtis)
• Fawziah Hamdar, fille de Ibrahim Hamdar (contrôleur fiscal en chef- Service des Revenus -Liban Sud)
• Saad El Dine Saayfan, fils de Nasser Saayfan (contrôleur fiscal en chef- Service des Revenus -Liban Sud)

• Sarah Chaaban, fille de Nazirah Chaaban (contrôleur fiscal - Fonds Bâtis - Liban Sud)
• Anis Ismail, Fils de Kawkab Ismail (contrôleur fiscal en chef- Service des Revenus -Liban Sud)

Félicitations

• Mlle Fatima Moustafa El Halabi a obtenu sa Maîtrise en Gestion Hôtelière en Touristique de l'Université St-Joseph.
• Souhair Ousta a passé avec succès l'examen d'admission qui lui a permis d'avoir son Doctorat en Gestion.

Conféfences / Ateliers

• La deuxième conférence sur la Gestion des Dettes (second Regional Debt Management Conference) a eu lieu au Palais des Nations à Genève, du 3 au 7 avril 2000. Environ 228 délégués ont représentéles pays invités, de même que les organisations régionales et internationales.
Le Ministère Libanais des Finances a été représenté par Mme Moni El Khoury, Directrice du Trésor et des Dettes Publiques et par Mlle Amal Chébaro, Directrice du département des Dettes Publiques lors de cette conférence.

• Norma Nemr (Chef du département du contrôle de la perception des impôts) a suivi une session à l'Institut des Politiques Economiques à Abou Dahbi pendant environ deux semaines. Cette session portait sur "les statistiques financières de l'Etat".

• Mlle Amal Chebaro - Chef de département des dettes publiques - a participé à un atelier de travail sur la gestion des réunions organisées dans le cadre de la formation des cadres au Liban à l'Universsité Américaine en collaboration avec le Conseil de Service Public et la Banque Internationale - Institut du Développement économique. Cet événement a eu lieu le 6 mars 2000, l'atelier de travail ayant exposé les étapes administratives efficaces dans les réunions ; il serait utile de mentionner les mesures essentielles à prendre par un directeur afin de parvenir à une bonne gestion des réunions:
- Exposer clairement l'objectif de la réunion.
- Choisir une salle adéquate, en réponse aux besoins de la réunion.
- Prendre une attitude de direction conforme à la nature des membres présents.
- Essayer de réaliser les attentes des participants proposées à l'ordre du jour en respectant les dates et les heures fixées ainsi que l'objectif et les éléments de base de la réunion.
- Ne pas permettre aux membres réunis de brûler des étapes en prenant des décisions avant d'avoir compris et analysé les points proposés.
- Essayer de distinguer entre les opinions objectives et les tendances personnelles afin de mieux en profiter pour réaliser le but de la réunion.
- Essayer - autant que possible - de concilier les avis.
- Essayer d'encourager l'interaction entre les personnes réunies, surtout quand peu de points de vue sont exposés ou quand la réunion semble peu efficace.
9- Etre déterminé à parvenir à un ensemble de décisions d'actions à prendre en charge et à poursuivre.
10- Evaluer chaque séance, en tenant compte des points positifs à développer ultérieurement.

S.E.M.Georges et M. Elias Charbel

• En présence de S.E.M Georges Corm, le Directeur du Budget et du Contrôle des Dépenses au Ministère des Finances, M. Elias Charbel a donné une conférence à l'Institut des Finances le mercredi 3 mai 2000; le sujet en était la Préparation du Budget de l'An 2001. Parmi le public, figuraient des chefs de département et des fonctionnaires (2e - 3e et 4e catégorie) participant à la préparation du budget des différentes

administrations, notamment le Ministère de la Défense, des Travaux Publics... De même étaient présents des officiers administratifs de l'armée et des Forces de Sécurité Intérieure et quelques journalistes. L'objectif de cette séance était d'exposer le mode de préparation du budget 2001 à toutes les administrations à l'aide de questionnaires formés de 47 tableaux de déclaration, dont l'emploi a été expliqué en détail. La séance s'est déroulée en trois étapes:

En premier lieu, le Ministre prit la parole, exposant la politique financière, les bases du projet de budget et insistant sur l'importance de la précision dans les déclarations, dans l'évaluation des revenus et l'activation de la collecte des impôts qui restent insuffisants.

A son tour, M. Elias Charbel expliqua les normes de préparation du budget et il rentra dans les détails relatifs aux questionnaires mentionnés.

Finalement, ce fut au tour du public de prendre la parole; les interventions et les questions posées furent discutées et clarifiées...

Tribune Libre

La femme, clef du bonheur...

Mme Daad Bissar Ghalayini

Le rôle de la femme à travers le temps, célébré par tant d'auteurs, évoque la complémentarité entre l'homme et la femme, même si la concurrence reste à la base de l'existence. La réalisation essentielle de la femme, dans le monde entier, serait d'avoir égalé l'homme, ce qui semblait difficile. Ce, dans la reconstruction de notre partie à travers l'éducation de générations meilleures pour un avenir idéal pour le citoyen idéal.

Si toutes les religions divines et tous les systèmes ont accordé une importance particulière à la femme, si "le paradis est aux pieds des mères", ce n'est que dans le but de reconnaître le rôle de la femme et les sacrifices qu'elle fait dans toutes les fonctions qu'elle assume que ce soit en tant que mère, sœur, fille ou épouse ou encore dans son travail dans tous les domaines humains et sociaux. Son rôle consiste à protéger toutes les valeurs et tendre vers l'idéal.

Que la femme soit donc ce qu'elle est, sauf homme. Son caractère impératif demeure d'être femme. Avec sa touche particulière féminine, face à son miroir. Sa réalité: continuer à avancer. Son rôle: donner la vie et faire le bonheur de l'existence.

Daad Bissar Ghalayini

Rédaction et production: Institut des Finances - Tél: 01- 425148/9 Fax: 01- 426860

Creation et mise en page : "BOGUS creation house" Tel: 03-902168 03-732869

Réalisation: Hala Kambris

Impression: M. Amine Feghali

Photographe: Ahmad Hossari

Ont contribué à cette édition:
M. Salim Nassif - Douanes Libanaises
M. Fouad Awad - Douanes Libanaises
Mlle Maria Nalbandian - Direction des Recettes, Directtion Générale des Finances
Mlle Danièle Meouchy - IDF

"Vie du Ministère" et "Douanes": Daad Bissar Ghalayini

* Cette édition a été réalisée grâce à la sponsorisation de la
Société Générale Libano-Européenne de Banque S.A.L

Thumbs.db